

الندوة الدولية الأولى في التمويل
الإسلامي

الوقف الخيري والتعليم الجامعي

المنعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر

القاهرة - جمهورية مصر العربية

في الفترة من 2 - 3 جمادى الآخر 1433هـ

الموافقة، 23-24 أبريل 2012م

" انعكاسات الوقف الخيري على
التعليم الجامعي في مصر "

إعداد

دكتور / محمد عيد حسونة حفناوي

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة "بنين" - جامعة الأزهر

1433هـ - 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَازْتَدَا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ ﴿64﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿65﴾ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿66﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿67﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿68﴾ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿69﴾ قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿70﴾

[الكهف: ٦٤ – ٦٩]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿77﴾

[الحج: 77]

قال رسول الله ﷺ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: «صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

مقدمة :

ما من شك في أن التعليم يعد الدعامة الرئيسية لنجاح أي مجتمع من المجتمعات وتقدمه في شتي المجالات وبالأخص ما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فسر نجاح الدول المتقدمة يرجع أساساً إلي تقدم هذه الدول علمياً، ولهذا فإن العملية التعليمية هي شغل الشاغل لأي دولة تريد أن تحقق تقدماً في أي مجال من المجالات.

ومن المعلوم أن الإسلام حث على العلم والتعليم؛ بل وأمر بشكل صريح رسول الله ﷺ في أول ما نزل من القرآن عليه ﷺ وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ 1 ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ 2 ﴿ أَفْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ 3 ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ 4 ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ 5 [العلق: الآيات من 1 - 5]. ولهذا حث الرسول ﷺ على العلم والتعلم لبناء الدولة القوية، وتكفي الإشارة في ذلك إلي أنه ﷺ نزل على رأي أبي بكر الصديق رضي الله عنه حول ما يتعلق بأسري بدر وهو أن يقوم كل أسير من الأسري بتعليم عشرة من أبناء المسلمين نظير العفو عنه والسماح له بالعودة إلي أهله مرة أخرى. وهذا كله إن دل على شيء فإنما يدل على مدي حرص الرسول ﷺ على العلم والتعليم.

كما أنه من المعلوم أن قطاع التعليم يحتاج - بدون شك - إلي قدر كبير من اهتمام المسؤولين عن القرار السياسي في أي دولة، وتخصيص جزء لا بأس به من الموارد لصالح العملية التعليمية، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح بالنسبة لمقدار ما نخصه الدول المتقدمة لقطاع التعليم والذي يتعدي في كثير من الأحيان موازنات بعض الدول النامية.

كما أنه أيضاً ونظراً لضخامة ما تخصصه الدول المتقدمة لقطاع التعليم فقد استطاعت - في فترة قياسية - تحقيق تقدم ملحوظ في شتي المجالات،

ولأن ذلك في غير استطاعة معظم الدول النامية، وليس من السهل عليها نتيجة لتدني حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ لهذه الدول، فقد تأخرت هذه الدول كثيراً وأصبحت الفجوة كبيرة بين ما حققته الدول المتقدمة من تقدم ملحوظ في مجال التعليم في شتي المجالات، وما تحاول أن تحققه الدول النامية في مجال التعليم والتي وصلت (أي الفجوة) - طبقاً لمعظم التقارير الدولية - إلي أكثر من 500 سنة هذا على افتراض أن الدول المتقدمة تظل مكثفة بما حققته من تقدم علمي، وهو افتراض غير منطقي؛ بل إن هناك من يري أن معظم السياسات التعليمية في الدول النامية تسير في الشكل المعاكس: أي أنه لا يمكن الوصول بأي حال من الأحوال إلي تحقيق طفرة مجال التعليم إلا إذا حاولت الدول النامية جادة الاهتمام بتطبيق سياسات تعليمية تساهم في محاولة تقريب الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

لاشك أن تحقيق تلك الطفرة في مجال التعليم بالنسبة للدول النامية يحتاج إلي رؤوس أموال كبيرة تعجز الدول النامية عن توفيرها بسهولة، كما لا يمكنها الاعتماد على الدول المتقدمة في توفير الاستثمارات اللازمة للنهوض بالتعليم. لذا، يبرز دور الوقف في هذا السياق ليقوم بدور فعال في هذا المجال خاصة أنه سبق أن حقق نجاحاً ملحوظاً في كثير من المجالات من قبل، ويكفي أن إلي أنه إذا ما تم مقارنة مستوي خريجي الأزهر قديماً عندما كان الوقف هو الذي ينفق على الأزهر وطلابه دون تدخل حكومي، وبين قرينه في الوقت الحالي بعدما تمت السيطرة على موارد الوقف وضمها إلي ممتلكات الدولة تحت مسمى وزارة الأوقاف، الملاحظ لذلك يجد الفرق واضحاً.

مما سبق يتبين ضرورة دراسة الوقف وبيان الدور الذي يمكن أن يقوم به ومحاولة تفعيله مرة أخرى حتى يمكن من خلاله تحقيق تقدم ملحوظ في مجال

التعليم خاصة أنه عمل تطوعي يبتغي الواقف من ورائه مرضاة الله سبحانه وتعالى، ولأن النية لله والعمل خالص لوجه الله تعالى فإن النتيجة بدون شك ستكون مرضية.

من خلال ما سبق: يسعى الباحث إلي بيان أهمية الوقف من خلال دوره في تحقيق تنمية ملحوظة في مجال التعليم خاصة التعليم الجامعي في مصر والذي يعد المحور الأساسي في بناء مصر جديّة تلحق بركب التقدم، وهذا ليس من الصعب في ظل الاهتمام والإصرار على الوصول إلي تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التعليم خاصة أن التعليم من المقومات الأساسية في النهوض بالاقتصاد القومي، يحاول الباحث تناول البحث من خلال النقاط التالية:

فرضية البحث:

يحاول الباحث اختبار الفرضية التالية:

" هناك علاقة طردية بين، إسهامات الوقف الخيري وتحسين مستوي جودة التعليم الجامعي "

منهج البحث:

اعتمد البحث على كل من:

- المنهج التحليلي، وكذلك.
 - المنهج الوصفي التاريخي لبيان العلاقة الفاعلة بين الوقف والتعليم الجامعي، وتطوير نوعية التعليم وجودته بالشكل الملائم في الوقت الحاضر. من ثم، استخدم الباحث كلاً من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي لدراسة وتحليل تلك الظاهرة.
- أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى إبراز وتحليل ما يلي:

- بيان أسباب تراجع إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في مصر.
 - بيان فعالية الوقف في الإسهام بالتعليم الجامعي إذا ما تم تحريره من التدخل الحكومي.
 - بيان دور الوقف الخيري في الإسهام في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في المجتمع المصري خلال الفترة الحالية وكيفية تطويره.
- أهمية البحث:
- تتمثل أهمية البحث من خلال ما يلي:
- نظام الوقف الخيري - كتراث تاريخي - قابل لإعادة التفعيل من جديد.
 - بيان موضوع الوقف وأثره في تمويل التعليم.
 - نظام الوقف الخيري - كخبرة اجتماعية - قابل للإثراء.
 - الاستفادة من نظام الوقف في الإسهام بالتعليم الجامعي في المجتمعات المعاصرة.
- خطة البحث:
- خطط للبحث بحيث يتم من خلاله دراسة وتحليل ما يتعلق بالوقف الخيري وذلك من خلال النقاط التالية:
- الوقف [مدخل تمهيدي]
 - وضع التعليم العالي (الجامعي).
 - تدعيم المجال التعليمي والآثار السلبية لعدم تحقيق شرط الواقف.
 - نظام الوقف ودعومه للعملية التعليمية وجودة التعليم الجامعي.
 - بين الوقف والتعليم الخاص.

أولاً: الوقف [مدخل تمهيدي]

قبل التعرض لما يتعلق بانعكاسات الوقف وبيان إسهاماته في مجال التعليم الجامعي، ينبغي الإشارة إلي بيان ما يتعلق بالوقف من حيث الملامح التاريخية، ومن حيث الناحية اللغوية، وفيما يلي بيان ذلك:

(1) المعني اللغوي والاصطلاحي للوقف: من أهم تلك المفاهيم ما يلي:

■ الوقف هو حبس العين وتسبيل الثمرة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله (1).

■ الوقف هو حبس مال وتسبيل منافعه على مصرف أو أكثر من مصارف البر تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى. وهو يقوم على مفهوم الصدقة الجارية (2).

■ الوقف "الحبس والمنع" مطلقاً سواء أكان مادياً أم معنوياً، ويسمي التسبيل. وهو الحبس عن التصرف (3). ومعني الحبس (4): أي وقف الشيء وقفاً بمعني: حبسه، ومنه وقف الأرض على المساكين أي: حبسها لهم كما أن الأصل (وقف) أما (أوقف) فهي لغة رديئة، وقيل: (وقف) و(أوقف) سواء (5).

كما يرى الشيخ محمد أبو زهرة: أن الوقف من حيث مفهومه هو ما عرفه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري والذي يرى أن "الوقف هو منع التصرف في ربة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً"، وهو يرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقره (6).

يستنتج مما سبق: أن الوقف يأتي بمعني الحبس والمنع والتسبيل، ويدور كل مصطلح من هذه المصطلحات حول مفهوم واحد وأساسي وهو أن الوقف

يعني حبس العين وعد التصرف فيها وانتفاع فئة معينة من عائدات تلك العين على مدار الزمن بطرق مشروعة ومنظمة.

لهذا: فالوقف يعني حق الانتفاع بثمرة العين دون حق تملك أصل العين حتى يستمر نفع العين على مدي فترات متعاقبة.

(2) أصل الوقف:

الأصل في الوقف أن له إدارة هي " إدارة أهلية مستقلة " تعمل وفق مبدأ التسيير الذاتي، بعيدا عن التدخل الحكومي، وهذا الأصل ينطبق على الأعيان الموقوفة، كما ينطبق على المؤسسات والأنشطة الموقوفة عليها سواء بسواء (7).

كما أن القاعدة الشرعية الأساسية في إدارة الوقف أن يعمل متوليه كل ما في وسعه من أجل تحقيق مصلحة الوقف ومنفعة الموقوف عليهم، مراعيًا في ذلك شروط الواقف المعتبرة شرعا، وإذا ما تم تطبيق ذلك أمكن نجاح دور الوقف في تحقيق أهدافه المرجوة، أما إذا لم يتم الالتزام بذلك ترتب عليه عدم تحقيق أهداف الوقف، ومن ذلك على سبيل المثال تلك الممارسات الاجتماعية للوقف عبر التاريخ والتي أدت إلي ظهور قطاع خاضع للإدارة الحكومية فيما عرف في النموذج التاريخي لنظام الوقف بما يسمى بـ "الأوقاف السلطانية والتي نشأ عنها عزوف بعض الواقفين عن القيام بوقف جزء من ثرواتهم وذلك لإحساسهم بأن ما يتم وقفه قد لا يصل إلي من تم الوقف من أجله، ولهذا لا بد من مراعاة تحقيق شروط الواقفين لتصل إلي درجة النص الشرعي ما لم تتعارض مع ما شرعه الله سبحانه وتعالى، فمن المعلوم أن شرط الواقف كنص الشارع.

يستنتج مما سبق: أن نجاح الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على استقلالية إدارته عن الحكومة حتى يتمكن القائم بأعمال الوقف من تنفيذ شروط الواقفين تلبية لمصالح من يشملهم الوقف.

(3) مؤشرات تاريخية عن الوقف:

عندما نزل قول الله سبحانه وتعالى " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " قال أبو الدحداح رضي الله عنه لرسول الله ﷺ: أو يريد ربنا منا أن نقرضه يا رسول الله ؟ قال: فأرني يديك. فمد إليه رسول الله ﷺ يده فأمسك بها وقال: إني أشهدك أن لي بستانا فيه ستمائة نخلة مثمرة قد أقرضتها الله سبحانه وتعالى.

ومن أوائل ما تم وقفه في صدر الإسلام تلك الأرض التي وقفها أبو طلحة رضي الله عنه حينما جاء إلى رسول الله ﷺ فيما اتفق عليه الشيطان يقول: " يا رسول الله إن لي أرضا هي بيرحاء فيها بئر طيبة الماء وقد جعلتها صدقة لله عز وجل " فأرشد المصطفى ﷺ إلى أن يجعلها في قرابته.

ومنها وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأرضه في خيبر، وهي أرض كانت محببة إليه لكثرة خيراتها فاستشار النبي ﷺ ما يصنع بها فأشار عليه بحبس أصلها وجعل غلتها في الفقراء والمساكين ففعل.

وبعد عمر بن الخطاب قام كثير من الصحابة بوقف أراضي وجعلوا ريعها في الخير العام أو جعل لذريتهم منها نصيبا، وقد كانت الأوقاف تعبيرا عن الحركة المجتمع التي انتظم إيقاعها في مبادرات الخيرين، وكان الوقف سمة حية للعصور السابقة في دولها المختلفة.

(4) اتساع نطاق الوقف:

في العصر الأموي كثرت الأوقاف بشكل واضح، خاصة في مصر والشام، وغيرهما من البلاد المفتوحة بسبب ما أغدقه الفتح على المجاهدين من الأموال والحدائق والحوانيت.

وفي العصر العباسي الأول تم وقف كثير من الأراضي للحرمين الشريفين وللمجاهدين ولليتامي، ولفك الرقاب، إضافة إلى بناء المساجد والحصون وللمنافع العامة.

كما ازدادت الأوقاف بصورة واضحة في عصر الزنكيين والأيوبيين. ولعل ذلك يتصل بالجهاد ضد الصليبيين إضافة إلى النشاط العلمي المتمثل بإنشاء المدارس، كما اهتم السلطان صلاح الدين الأيوبي ومن خلفه من السلاطين والأمراء بإنشاء المستشفيات، ومن الملاحظ أن معظم الوقف اعتمد على الإرصاء وتم إنشاء ثلاثة دواوين للأوقاف هي: ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين الشريفين وجهات البر المختلفة، وديوان للأوقاف الأهلية.

وعلى مدار التاريخ الإسلامي نشأت مؤسسات خيرية من أجل مساعدة اليتامي واللقطاء والمقعدين والعاجزين، بكل ما يحتاجون إليه، فقد جعل السلطان صلاح الدين الأيوبي أمام أحد مداخل القلعة المعروفة في دمشق الآن ميذا بين يسيان، أحدهما يسيل بالحليب والآخر يسيل بالماء الذي أذيب فيه السكر لحاجة أمهات الأطفال، وأسس المطاعم الشعبية المفتوحة، التي عُبر عنها في البلاد الإسلامية بكلمة "التكاي - جمع تكية" ينضج فيها الطعام بمذاق طيب وبنوعية نظيفة، وبيتغي فيها أن لا يشعر الفقير بأي معنى من معاني الدونية أو معنى الطبقة التي يصنف فيها دون مستوى الآخرين.

وفي زمن المماليك، توسعت الأوقاف، وكثرت بشكل ملحوظ في بلاد الشام ومصر، وحظيت الأوقاف أثناء حكم الدولة العثمانية بالمقام اللائق، وأقبل المسلمون على العمل بها، ومن الأدلة على ذلك أن عدد الأوقاف المقامة في اسطنبول وحدها خلال مائة عام من 1453م إلى 1553م بلغ حوالي 5152 وقفية غير أوقاف السلاطين على الجوامع والمدارس والمستشفيات التي كان لها إيرادات ضخمة.

وبصفة عامة فإن عدداً من المؤرخين مثل المقرئزي وابن خلدون وغيرهما قد ذكروا أنه: ما من فقير يذهب إلى بلدة من البلاد، هو غريب فيها وهي غريبة عنه، إلا وتتادي بيوتها التي وقفت لهذا الأمر على هذا الغريب أن أقبل إليّ فمرحبا بك.

• الأوقاف الصادرة لصالح الجمعيات الخيرية

أما في التاريخ المعاصر فهناك الأوقاف الصادرة لصالح الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة التي أنشئت سنة 1892م والتي خصص بعض ريعها في الإسهام في الآتي(8):

- تجديد أنشطة الأوقاف وتطويرها خلال عامي 1998/1999م.
- ظهور نشاطين جديدين هما: تحفيظ القرآن الكريم ومشروع الأسر المنتجة، حيث تجاوزت قيمة ما تم وقفه للجمعية مبلغ 2 مليون جنيه مصري تدر عائدا يقدر بنحو ربع مليون جنيه سنويا.
- تم تخصيص إحدى وقفيات الجمعية القديمة للصرف على 300 طالب وطالبة من الحاصلين على الثانوية الأزهرية والثانوية العامة من المتفوقين والمحتاجين الذين يلتحقون بكليات اللغة العربية والدراسات العربية الإسلامية بجامعة الأزهر والقاهرة من خلال منح شهرية تقدم لهم.

(5) أشكال الوقف (9) :

هناك أكثر من شكل للوقف يمكن بيانه فيما يلي:

أ - من حيث طبيعة الوقف: ينقسم الوقف إلي:

1- وقف ثابت مثل الأراضي وهو أموال تحبس عينها وتوجه إيراداتها.

2- وقف منقول مثل السيارات.

ب - من حيث طبيعة المستفيدين من الوقف: ينقسم الوقف إلي:

1- وقف أهلي " ذري" وهو ما يتم وقفه لأقارب الواقف وأهله ومن يختارهم.

2- وقف خيري وهو ما يتم وقفه على جميع أعمال الخير العامة لمصالح المسلمين كالفقراء أو طلبة العلم أو دور العلم.

3- مزيج بين النوعين: وهو ما يسمى بالوقف المشترك الذي يجمع بين الوقف الأهلي والوقف الذري.

ج- من حيث الشمولية (10) ينقسم الوقف إلي:

1- الوقف العام: الوقف العمومي هو ما يصرف فيه الربيع من أول الأمر إلي جهة خيرية كالمساجد والملاجئ والمستشفيات والفقراء ولو كان ذلك لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين وذلك كمن وقف على أرضه أو مصنعه على ملجأ من الملاجئ لمدة عشر سنوات، ثم تكون تلك الأرض أو ذلك المصنع وقفا لذريته.

2- الوقف الخاص " أو الذري " وهو ما جعل استحقاق الربيع فيه أولاً للواقف نفسه أو لغيره من الأشخاص المعينين بالذات أو الوصف سواء كانوا من أقاربه أو من غيرهم.

(1) آفاق مستقبلية فيما يخص استخدام الوقف في تقديم السلع والخدمات العامة: بنظرة شمولية يمكن النظر إلي ما يتعلق بأمالك الوقف ومكوناته فيما يلي (11):

- أ- حصر أمالك الوقف واسترجاع ما تم السطو عليه منها.
 - ب- وضع الأنظمة والقوانين التي تحمي أموال الوقف وتساهم في تنمية دور هذه الأموال.
 - ج- العمل على توسيع الممتلكات وأموال الوقف.
 - د- توفير الحماية القانونية الرسمية للأوقاف القائمة.
 - هـ- الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة وبخاصة في الدول الإسلامية التي حققت بعض النجاحات، خاصة تجربتي السودان والكويت.
- (2) أهداف الوقف: هناك مجموعة من الأغراض من أهمها:

- أ- أهداف تعبدية (12)، كالمساجد.
- ب- أهداف تعليمية، حيث جاءت المدارس بعد المساجد من حيث اهتمام الوقف، وقد مَوَّلَت أموال الأوقاف المنشآت التعليمية والدراسية من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية المتخصصة وما يرتبط بها من أغراض لخدمة طلاب العلم والعلماء من إ طعام، وإيواء، ومنح دراسية، ومرتببات للمدرسين، إضافة إلي إيقاف الكتب والمكتبات، ومعامل الورق واستنساخ الكتب.
- ج- أهداف صحية، حيث تم بناء المستشفيات والعيادات العلاجية.
- د- أهداف تنموية، حيث تم إنشاء الأشغال العامة ومنشآت البنية التحتية.
- هـ- أهداف أمنية، ومنها: الأمن والدفاع والمنشآت العسكرية.
- و- أهداف اجتماعية، كإعانة الفقراء والمرضى (13)
- ز- توفير وتسيير الخدمات الحضرية ومساهمة الواقفين في التنمية العمرانية.

كما يهدف الوقف كذلك إلى تثقيف الفرد والجماعة، فهناك أوقاف مشروط صرف ريعها على كتابيب لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وهناك أوقاف أخرى يصرف ريعها على إنشاء المدارس والجامعات بل هناك واقفون أوقفوا مكتباتهم بما تحتويه من كتب دينية وعلمية لينهل الناس مما فيها من علوم ومعارف دينية ودنيوية تفتح أمامهم آفاق العلم والتعلم، كما يسهم الوقف في تدعيم البحوث العلمية الجادة، فهناك أوقاف يخصص ريعها لمن يقدم خدمة جليلة في العلوم والثقافة الإسلامية كجائزة الملك فيصل العالمية بالسعودية.

(3) النظرة " الإدارة " الوقفية وأحكامها:

المراد بالنظرة على الوقف السلطة التي تخول من تثبت له الحق في حفظ الأعيان الموقوفة وإدارة شئونها واستغلالها وعماريتها وصرف غلاتها إلى المستحقين ومن تثبت له هذه السلطة يسمى المتولي أو الناظر أو المدير، والمشهور في البلاد العربية إطلاق اسم الناظر على من يتولى شئون الوقف، وعلى هذا فالناظر هو: من يكون له الحق في رعاية الأعيان الموقوفة وإدارة شئونها والمحافظة عليها واستغلالها استغلالاً نافعا وإجراء العمارة اللازمة لها وجعل الشارع الولاية على الوقف أمراً لازماً وحققاً مقررًا، كما تثبت الولاية على الوقف للواقف ما دام حياً، ولمن يعينه الواقف نيابة عنه، وبعد وفاة الواقف أو الناظر المعين تنتقل الولاية إلى القاضي لما له من الولاية العامة، فيولي على الوقف من يباشر شئونه، إذا لم يكن الواقف قد حدد الناظر المستقبل.

وقد تعرض الأمر السامي لصاحب السمو أمير البلاد الصادر عام 1951م للنظرة على الأوقاف الخيرية أو التي للخيرات فيها نصيب، فجعل النظرة عليها لدائرة الأوقاف العامة، حيث لم يشترط الواقف النظرة عليها

لأحد، أما إذا كان الواقف قد اشترط النظارة عليها لأحد فإن الدائرة تشترك في النظارة من الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك، ويشترط فيمن يتولى النظارة على الوقف جملة من الشروط هي:

أ- **العقل**: فلا يصح أن يتولى النظارة مجنون.

ب- **البلوغ**: فلا يصح تولية النظارة الصغير.

(ج) **العدالة**: هي المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر وتوخي الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة فلا يصح تولية النظر لفاسق أو خائن للأمانة.

(د) **الكفاية**: وهي قدرة الناظر على التصرف فيما هو ناظر عليه بما فيه المصلحة.

كما أن على ناظر الوقف واجبات، فيجب على الناظر القيام بكل ما من شأنه الحفاظ على الوقف ورعاية مصلحته، ومن ذلك:

أ- **عمارة الوقف**: بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة حفاظاً لعين الوقف من الخراب والهلاك.

ب- **تنفيذ شروط الواقف**: فلا يجوز مخالفة شروطه أو إهمالها ويجب الالتزام بها إلا عند مخالفتها لأمر الشارع، أو تعطل مصالح الوقف.

ج- **الدفاع عن حقوق الوقف** في المخاصمات القضائية، رعاية لهذه الحقوق من الضياع.

د- **أداء ديون الوقف**: تتعلق الديون ببيع الوقف لا بعينه وأداء هذه الديون مقدم على الصرف على المستحقين أن في تأخيرها تعريضاً للوقف بأن يحجز على ريعه.

هـ- **أداء الحقوق المستحقة في الوقف** وعدم تأخيرها إلا لضرورة كحاجة الوقف إلى العمارة وإفصاح أو الوفاء بدين.

(4) ما يجوز للناظر من تصرفات وما لا يجوز:

يجوز للناظر كل التصرفات التي يكون فيها فائدة ومنفعة للوقف والموقوف عليهم، مع رعاية ما اشترطه الواقف إن كان معتبرا شرعا. وهناك جملة من التصرفات يمنع منها الناظر لما فيها من الإضرار بمصلحة الوقف من ذلك:

أ- التلبس بشبهة المحاباة كأن يؤجر عين الوقف لنفسه أو لولده لما في ذلك من التهمة.

ب- الاستدانة على الوقف ليكون السداد من ريع الوقف إلا في حال الضرورة وذلك لما فيه من تعريض الربيع للحجر لمصلحة الدائنين.

ج- رهن الوقف، لما يؤدي إليه من ضياع العين الموقوفة.

د- إعارة الوقف إلا للموقوف عليهم

هـ- الإسكان في أعيان الوقف دون أجره، أو بأقل من أجره المثل.

و- أجره الناظر: يجوز أن يجعل لناظر الوقف مقدار من المال في كل شهر أو سنة أو نسبة معينة من الغلة نظير قيامه بأمور الوقف ورعاية مصالحه، فإذا كان الواقف قد عيّن للناظر أجرا فهو له، وإذا لم يكن الواقف قد عيّن للناظر أجرا على قيامه بشئون الوقف فللقاضي أن يجعل له أجرا مناسباً بحيث لا يزيد على أجر مثله، لأن الزيادة في أجر المثل يترتب عليها إدخال النقص في حقوق المستحقين من الوقف

(5) مسئولية الناظر ومحاسبته:

يعد الناظر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين فهو مسئول عما ينشأ عن التقصير نحو أعيان الوقف وغلته وفقا للقواعد العامة للمسئولية، كما يفترض عليه القيام بتقديم حسابا سنويا إلى القضاء وفقا لأسانيد مكتوبة.

(6) عزل الناظر:

يجوز لمن وليّ ناظرا على الوقف أن يعزله سواء كان من ولاه النظارة الواقف أو القاضي لأن القاضي له الحق العزل لخيانة تثبت على الناظر أو لفقدانه أهليته، وفي حالة عزل الواقف أو القاضي الناظر، ولا يعتبر الناظر معزولا إلا بعد علمه بالعزل، فكل تصرف يبشره قبل علمه يكون نافذا ما دام له الحق في مباشرته.

(7) نشأة الأمانة العامة للأوقاف

تعد دولة الكويت من أولى الدول التي اهتمت بما يسمى بالأمانة العامة للأوقاف رغم صعوبة الحياة والعيش فيها قديما، فقد كان أهلها سباقين إلى فعل الخيرات ليجعلوا لهم صدقة جارية يبتغون منها رضوان الله عز وجل، وينفعون به أبناءهم وأبناء وطنهم من بعدهم. وقد مرت مسيرة التنمية الوقفية في دولة الكويت بعدة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإدارة الأهلية (ما قبل عام 1921م):

نشأ الوقف مع نشأة دولة الكويت منذ القدم، حيث كان الأهالي بينون المساجد ويقفون عليها، ويستدل على ذلك مما يذكره المؤرخون أن أول وقف موثق في الكويت - وهو مسجد بن بحر - الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى حوالي عام 118 هـ - 1695م وتوالى إنشاء الأوقاف منذ ذلك الحين على مر السنين عبر تاريخ الكويت، وقد تميزت هذه المرحلة بالإدارة المباشرة للأوقاف من قبل الواقفين أو ممن ينصبونهم نظارا من خلال حجج توثق عند احد القضاة لحجج الأوقاف في هذه الحقبة من التاريخ الكويتي، وقد امتدت ولايته لأكثر من ستين عاما، كما كانت أغراض الوقف تتحدد عن طريق تلمس الواقف لاحتياجات المجتمع أو البيئة المحيطة به.

المرحلة الثانية: مرحلة الإدارة الحكومية الأولى (1921 - 1948م):

كانت هذه هي بداية تطور الجهاز الحكومي واتساع نطاق اهتماماته لتغطي دائرة أوسع من النشاط المجتمعي بما في ذلك قطاع الأوقاف، فكان من بين الإدارات التي تم إنشاؤها في هذه المرحلة دائرة الأوقاف التي أنشئت عام 1921م، حيث أخذت على عاتقها وضع ضوابط وأنظمة تكفل تطوير وتنمية الوقف من كافة جوانبه بقدر الإمكانيات المتاحة لها في تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإدارة الحكومية الثانية (1948 - 1961م):

من الجدير بالذكر أنه في 1951/4/5م صدر الأمر الأميري السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف حيث عالج هذه الأحكام شئون الوقف من خلال مواد مستنبطة من مذاهب الأئمة الأربعة مع الإحالة للقواعد الشرعية المقررة في المذهب المالكي في أمور الوقف التي لم يرد بشأنها نص في الأمر الأميري، وهو التشريع القانوني المعمول به حتى الآن.

المرحلة الرابعة: مرحلة الوزارة (1962 - 1990م):

مع إعلان استقلال البلاد وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت دخلت دائرة الأوقاف مرحلة جديدة من تاريخها، فتحوّلت إلى وزارة حكومية، وأصبحت تعرف باسم وزارة الأوقاف التي أنشئت بتاريخ 7 يناير 1962م وأضيف إليها (الشئون الإسلامية) في 1965/1/25م ليصبح اسمها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتي تولت عدة مسؤوليات من بينها مسؤولية الوقف، وألحقت إدارة الوقف بالوكيل المساعد للشئون الإدارية والمالية لتبقى ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة في هذا الموقع حتى يوليو 1982م، حيث تم إنشاء قطاع مستقل للأوقاف في الوزارة برئاسة وكيل وزارة مساعد. ومما يلاحظ على هذه المرحلة أنها اتسمت بتراجع المشاركة الأهلية في الإشراف على الوقف وشئون إدارته.

المرحلة الخامسة: مرحلة الأمانة العامة للأوقاف (اعتباراً من 1993م):

أنشأت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 31 نوفمبر 1993م، الذي نص على أن تمارس الأمانة الاختصاصات المقررة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في مجال الوقف، وبالتالي ولدت الأمانة كجهاز حكومي يتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار وفق لوائح ونظم الإدارة الحكومية الكويتية لتولى رعاية شئون الأوقاف في الداخل والخارج وتختص الأمانة العامة للأوقاف بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الوقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً لتخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع، ولها في ذلك أن تتخذ الآتي:

- 1- اتخاذ كل ما من شأنه الحث على الوقف والدعوة له.
 - 2- إدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والذرية.
 - 3- إقامة المشروعات تحقيقاً لشروط الواقفين ورغباتهم.
 - 4- التنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات التي تحقق شروط الواقفين ومقاصد الوقف وتساهم في تنمية المجتمع.
- من هنا بدأت انطلاقة جديدة للقطاع في دولة الكويت وبدأت التجربة الوقفية الكويتية تأخذ منحى جديداً لم يسبق له نظير في التاريخ المعاصر على مستوى دولة الكويت، وفي كثير من البلدان الإسلامية.
- يستنتج مما سبق:** أن الوقف لا يقتصر دوره على أمور دينية فقط كالمساجد والجمعيات الخيرية؛ بل له هدف دنيوي هام، حيث يمكن من خلاله الاهتمام ببناء الاقتصاد القومي وتقوية دعائمه حتى تتمكن الدولة من إيجاد المكانة المرموقة بها بين بلدان العالم المختلفة.

ثانياً: وضع التعليم العالي (الجامعي).

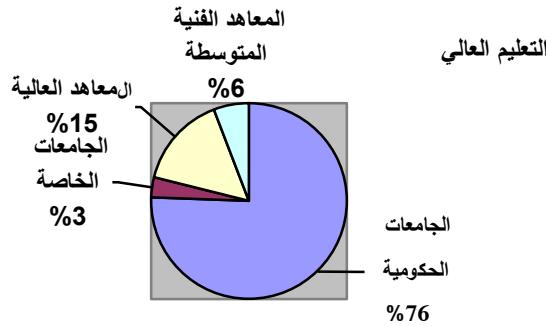
مر التعليم الجامعي بعدة مراحل وتأثر - ولا يزال - بما يحدث على الساحة السياسية والدولية والاقتصادية وبالأخص فيما يتعلق بالجوانب المادية وما يتم تخصيصه لصالح التعليم من حجم الدخل القومي، وفيما يلي عرض لأهم الجوانب المتعلقة به وذلك من خلال النقاط التالية:

(1) التعليم الجامعي " نظرة عامة:

الإففاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ينعكس على الدخل الشخصي والدخل القومي أيضاً، وكذلك على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة. وهو من أهم الأمور التي تركز عليها أدبيات ونظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأيضاً التجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

ولاشك أن الدخول إلى عصر المعرفة، بما تضمنه من تقنيات متطورة وتغيرات سريعة وعقبات متلاحقة قد ضاعف من أهمية التعليم باعتباره المحدد الرئيسي للحاق بالركب العالمي للتنمية. كما أنه رغم الاعتراف بأهمية التعليم، إلا أن قضية تمويله تظل إحدى القضايا الحاکمة التي تحدّ كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، خاصة في الدول النامية التي تعاني بصفة عامة من قلة الموارد وعجز الموازنة العامة، وتسعى في الوقت نفسه إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم. كما أنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دوراً تكاملياً وليس دوراً تنافسياً يجب أن تقوم به الدولة، أي أن الدولة لها دور أساسي في الإففاق على التعليم يساهم فيه ويكمّله الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. إلا أن

هناك من يري أن الأهمية النسبية لكل من الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولى، بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مرحلة التعليم الجامعي، ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1)

التوزيع النسبي للطلبة المقيدين في التعليم حسب القطاع والمرحلة التعليمية

2008/2007م (14)

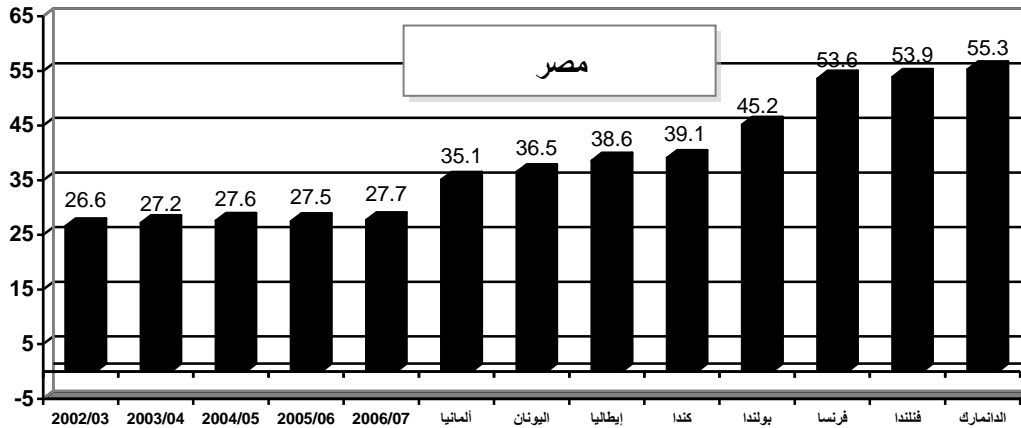
وبلاحظ من الشكل السابق أن مقدار مساهمة الحكومة في التعليم الجامعي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي إسهامات القطاعين: العام والخاص، حيث يساهم بنسبة تصل إلي 76% في حين أ، مقدار ما يساهم به القطاع الخاص لا يمثل إلا سوي 24% فقط.

كما تشير البيانات إلى أن عدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم الجامعي المختلفة في مصر زاد من نحو 508 ألف طالب عام 1981م/1982م إلى 2.2 مليون في 2002م/2003م، ثم ازداد العدد إلى نحو 2.5 مليون طالب عام 2006م/2007م. (15) وبلاحظ من الشكل التالي، أن هؤلاء المقيدون لا يمثلون إلا أقل من 28% من جملة السكان في الشريحة العمرية (18-23 سنة) عام 2006م/2007م، مقارنةً بنحو 27% عام 2002م/2003م. ويعد

هذا المعدّل منخفضاً مقارنةً بدول أخرى مثل بولندا التي تتجاوز فيها نسبة القيد الـ 45%، والدانمرك التي ترتفع فيها هذه النسبة إلى أكثر من 55%.

شكل رقم (2)

تطور معدلات القيد في التعليم العالي في مصر مقارنة ببعض دول العالم (16)



وبالنظر إلى توزيع الطلبة المقيدين على مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة، يلاحظ أنهم موزعون على 17 جامعة حكومية بالإضافة إلى جامعة الأزهر، و 15 برنامجاً حكومياً للتعليم المفتوح و 60 برنامجاً للانتساب والانتساب الموجه، و 8 كليات تكنولوجية حكومية، و 14 جامعة خاصة، و 107 معهد عالي خاص و 3 أكاديميات و 11 فرع للجامعة العمالية (البرامج العليا)، بالإضافة إلى 11 معهد متوسط خاص 11 فرع بالجامعة العمالية (البرامج المتوسطة).

والجدول التالي يوضح توزيع الطلبة المقيدون على مؤسسات التعليم العالي المختلفة.*

جدول رقم (1)

منظومة التعليم العالي في مصر 2006م/2007م

مؤسسات التعليم العالي	عدد	المقيدون بالتعليم العالي	النسبة لجملة المقيدون (%)	المقيدون بالدراسات العليا
الجامعات الحكومية	17 جامعة تضم 302 كلية	1101431	43.3	177425
الجامعات الحكومية أنماط جديدة	15 برنامجا للتعليم المفتوح	55974	2.2	–
	60 برنامج للانتساب والانتساب الموجه	345982	13.6	–
جامعة الأزهر	71 كلية (47 للبنين و 24 للبنات)	397383	15.6	22504

* بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي، يوجد عدد من المؤسسات والمعاهد ذات الطبيعة الخاصة التابعة لوزارات وجهات أخرى، وتشمل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لوزارة التنمية الإدارية وكذلك أكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة (وتشمل 5 معاهد عليا هي معهد السينما، والفنون المسرحية، والموسيقى العربية، والكونسرفتوار، الباليه)؛ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومعهد الدراسات العربية، التابعان لجامعة الدول العربية؛ أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة التابعة لمؤسسة أخبار اليوم؛ أكاديمية الإعلام الدولية التابعة لوزارة الإعلام؛ هيئة المعهد القومي للتدريب على أعمال الطيران المدني التابعة لوزارة الطيران المدني؛ الكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع (الكلية الحربية / الدفاع الجوي/ البحرية/ الفنية العسكرية/ الجوية/ المعهد الفني)؛ المعهد الفني للصناعات المتطورة ببليس ويتبع وزارة الإنتاج الحربي؛ المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة؛ وكلية الشرطة ومعهد أمناء الشرطة التابعان لوزارة الداخلية، ولمزيد من التفصيل يمكن الجوع إلي : وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

–	5.2	131189	8 كليات تضم 45 معهداً + 12 معهداً فنياً صحياً	الكليات التكنولوجية الحكومية
1077	1.9	48329	14 جامعة	الجامعات الخاصة
9016	16.8	428176	107 معهداً + 3 أكاديميات + 11 فرعاً للجامعة العمالية (البرامج العليا)	المعاهد العليا الخاصة والأكاديميات
–	1.4	34241	11 معهداً + 11 فرعاً للجامعة العمالية (البرامج المتوسطة)	المعاهد المتوسطة الخاصة
210022	100	2542739	←	الإجمالي

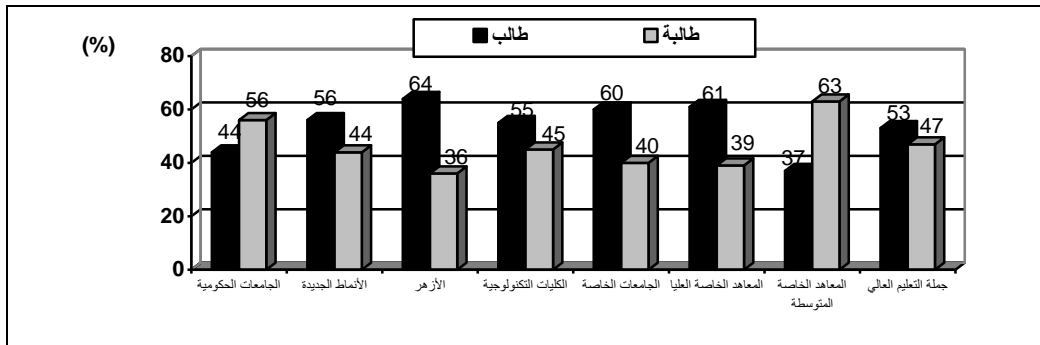
المصدر: وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007م-2012م، الإصدار الثاني،
نوفمبر 2007.

ويلاحظ من الجدول السابق أن حوالي 43% من الطلبة المقيدین بالتعليم الجامعي في عام 2006م/2007م ملتحقون بالجامعات الحكومية. وتزيد هذه النسبة إلى حوالي 59% إذا تم إضافة المقيدین في برامج الانتساب والانتساب الموجّه والذي يمثل حوالي 13.6% والتعليم المفتوح والذي يمثل حوالي 2.2% بهذه الجامعات. وتضم جامعة الأزهر وحدها ما يقرب من 16% من جملة المقيدین في التعليم الجامعي بالإضافة إلى حوالي 5% بالكليات التكنولوجية الحكومية. وبذلك تكون المؤسسات الحكومية مستحوذة على حوالي 76% من جملة المقيدین بالتعليم الجامعي في مصر، في حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية وهي 20% تقريباً، غالبيتهم في المعاهد الخاصة، في حين تقل نسبة المقيدین بالجامعات الخاصة عن 2%. أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد بلغ عددهم نحو 48 ألف عضو بخلاف 33 ألف معاون تدريس - عام 2006م/2007م، أكثر من 90% منهم في الجامعات الحكومية والكليات التكنولوجية وجامعة الأزهر، والباقي في المعاهد والجامعات الخاصة.

وبالنظر إلى توزيع الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعي وفقاً للنوع، يلاحظ أن الإناث يمثلن حوالي 47% من جملة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى، أو ما يعادل نحو 1.2 مليون طالبة. وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى حوالي 35% فقط بالنسبة لإجمالي المقيدين في الدراسات العليا والتي تصل إلى 74 ألف طالبة تقريباً. ويبيّن الشكل التالي وجود تفاوت واضح في نسبة الإناث لجملة المقيدين في مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة. ففي حين تزيد هذه النسبة لتصل إلى 63% في المعاهد الخاصة المتوسطة و56% في الجامعات الحكومية، فإنها تنخفض إلى 39% في المعاهد الخاصة العليا و36% فقط في جامعة الأزهر، وفيما يلي بيان ذلك:

شكل رقم (3)

نسبة المقيدين من الطلبة والطلبات إلى إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي



المصدر: وزارة التعليم العالي "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012"

الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

وتشير بيانات وزارة التعليم العالي إلى وجود تركّز شديد للطلبة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى في مصر في التخصصات النظرية (17)، حيث تصل نسبة هؤلاء، كما هو موضح في الجدول التالي إلى أكثر من 77% مقابل أقل من 23% في التخصصات العملية. كما يشير الجدول أيضاً إلى أن عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية بلغ أكثر من

52 طالب في المتوسط خلال عام 2006م/2007م تنخفض إلى نحو 32 طالب إذا تم إضافة معاوني التدريس. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المتوسط كان قد بلغ حوالي 21 طالب فقط عام 1990م، كما أن المتوسط المناظر حالياً في كل من تونس والمغرب مثلاً هو حوالي 19 و 13 طالب فقط. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً بالنسبة لهذا المؤشر فيما بين القطاعات والتخصصات المختلفة. فبينما تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 10-12 طالب لكل عضو هيئة تدريس في "العلوم الأساسية" و "العلوم الطبية" و "العلوم الزراعية والبيطرية"، فإنها ترتفع لتصل إلى أقصاها بالنسبة للتخصصات العملية في "العلوم الهندسية" (حوالي 60 طالب لكل عضو هيئة تدريس). أما فيما يتعلق بالتخصصات النظرية، فيلاحظ أن هذا المتوسط يصل إلى أدناه بالنسبة لقطاع "الفنون" (أقل من 16 طالب لكل عضو هيئة تدريس)، يرتفع إلى نحو 47 طالب في "العلوم التربوية" و 90 طالب في "العلوم الثقافية"، ويصل إلى أقصاه بين كل التخصصات بالنسبة لـ "العلوم الاجتماعية" (289 طالب لكل عضو هيئة تدريس).

جدول رقم (2)

توزيع الطلبة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى حسب التخصص

القطاع/ التخصص	عدد المقيدين	النسبة لجملة المقيدين	أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	الهيئة المعاونة	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ومعاونيهم
العلوم الأساسية	49175	1.9	4938	9.96	2413	6.7
العلوم الزراعية والبيطرية	50735	2.0	4128	12.3	2311	7.9
العلوم الطبية	160653	6.4	17121	9.4	10465	5.8
العلوم الهندسية	308418	12.2	5185	59.5	5265	29.5
جملة التخصصات العملية	568981	22.6	31372	18.1	20454	11

8	810	15.5	860	0.5	13368	الفنون
26.6	4640	46.7	6142	11.4	287114	العلوم التربوية
57.7	3321	89.9	5966	21.2	536117	العلوم الثقافية
150.9	3654	298.1	3749	44.4	1117462	العلوم الاجتماعية
67.1	12425	116.9	16717	77.4	1954061	جملة التخصصات النظرية
31.2	32879	52.5	48089	100	2523041	جملة المقيدين

المصدر: وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

أما فيما يتعلق بأعداد خريجي التعليم الجامعي، فتشير بيانات وزارة التعليم العالي لعام 2006م/2007 م إلي أن إجمالي عدد الخريجين في ذلك العام بلغ حوالي 483 ألف، موزعين بالتساوي تقريباً بين الإناث والذكور. ويمثل خريجو الجامعات الحكومية حوالي 64% من جملة الخريجين في هذا العام، يليهم خريجي المعاهد العالية (ما يقرب من 17.8%) والمعاهد الفنية المتوسطة (16.4%)، في حين لا يمثل خريجي الجامعات الخاصة إلا حوالي 1.5% فقط من جملة الخريجين. وفي حين تصل نسبة الإناث لجملة الخريجين في هذا العام إلى 53% و 51% تقريباً في كل من الجامعات الحكومية والمعاهد الفنية المتوسطة على الترتيب، فإن هذه النسبة تبلغ أقل من 41% في كل من الجامعات الخاصة والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي.

جدول رقم (3)

خريجو مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي 2006م/2007م

البيان	طلبة	طالبات	جملة
الجامعات الحكومية	146514	164601	311115
الجامعات الخاصة	4223	2851	7074
المعاهد العالية	51026	34922	85948

79083	40561	38522	المعاهد الفنية المتوسطة
483220	242935	240285	جملة الخريجين

كما أنه أصبح من غير المقبول الاعتماد فقط على الدولة في مؤسسات التعليم، فقد أصبح من الأهمية أن تمارس المجتمعات دورها الحقيقي على مستوى المؤسسات المدنية لكي تشارك في حل مشكلات التعليم الجامعي والنهوض به وتطويره بمختلف صور المشاركة وأشكالها من تبرعات نقدية، وإسهامات عينية.

أن كثيراً من المفكرين يدعون إلى إنشاء جامعات أهلية غير هادفة للربح، كما هو هدف الجامعات التي تشرف عليها الدول، وذلك في محاولة لإعادة تفعيل دور المجتمع المدني والمبادرات الأهلية في دعم التعليم الجامعي، والارتقاء بالعملية التعليمية وإتاحة الفرصة أمام أبناء الفقراء المتميزين لكي يحصلوا على نصيبهم من العلم والمعرفة. ونظراً لأن معظم الجامعات الخاصة في الوقت الحالي تتجه نحو الاستثمار في التعليم بهدف: تحقيق أرباح وربما - في كثير من الأحيان - يكون ذلك على حساب جودة التعليم، فإنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل أخرى؛ لتحقيق الهدف المنشودة من التعليم، كما أنه لا بد من تأمين مصادر تمويل تكون دائمة للاستمرار في عملية التعليم.

كما يلاحظ أن الطلاب المقيدون بالمجموعة الطبية قد بلغ من 157 ألف طالباً في عام 2003م/2004م إلى 203 ألف طالباً في عام 2008م/2009م بنسبة زيادة قدرها 29% خلال هذه الفترة، وقد ازداد عدد المقيد من الذكور بشكل أكبر بالمقارنة بالإناث (26% للإناث مقابل 33% للذكور في عام 2008/2009 بالمقارنة بسنة الأساس 2003/2004).

وبالنسبة لعدد الطلاب بمجموعة العلوم الهندسية فنلاحظ ثبات عدد الطلاب عند حوالي 145 ألف طالب عامي (2004/2003 – 2009/2008) وبالتالي ظلت النسبة كما هي 100% لنفس الفترة، وبالنسبة للإناث فقد ارتفع عدد الطالبات من 38 ألف طالبة عام 2004/2003 إلى 44 ألف طالبة عام 2009/2008 بزيادة نسبتهم 16% عام 2009/2008 بالمقارنة بسنة الأساس 2004/2003، أما بالنسبة للذكور فقد انخفض عدد الطلاب من 106.6 ألف طالب عام 2004/2003 إلى 100.6 ألف طالب عام 2009/2008 بنسبة انخفاض قدرها 5.7% عام 2009/2008 بالمقارنة بسنة الأساس 2004/2003، ويوضح ذلك زيادة إقبال الإناث على مجموعة العلوم الهندسية واهتمام الدولة بتعليمهن وبالنسبة لأعداد المقيدین بمجموعة العلوم الزراعية فنلاحظ ارتفاع عدد الطلبة بنسبة 15% عام 2009/2008 بالمقارنة بسنة الأساس 2004/2003 كما ارتفعت نسبة المقيدین بمجموعة العلوم الزراعية بالنسبة للذكور بنسبة أكبر من الإناث حيث بلغت للذكور 34.8% مقارنة بالإناث التي انخفضت إلى 15.5% وقد يرجع ذلك إلى عدم إقبال الإناث على هذا النوع من التعليم.

وإذا تم الانتقال إلى التطور الذي حدث في أعداد المقيدین بمجموعة العلوم الأساسية فيظهر الجدول التالي ارتفاع عدد المقيدین من حوالي 50 ألف طالب عام 2004/2003 إلى حوالي 53 ألف طالب عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرها 5.7% خلال هذه الفترة وقد ارتفع عدد المقيدین من الإناث بنسبة 16.6% عام 2009/2008 مقارنة بسنة الأساس 2004/2003 على عكس الذكور التي انخفضت نسبتهم إلى 4.6% خلال نفس الفترة. وبالنسبة لمجموعة العلوم الإنسانية والتي تضم معظم الكليات النظرية نلاحظ ارتفاع عدد المقيدین بهذه المجموعة عن باقي المجموعات السابق ذكرها حيث ارتفع

عدد المقيدین من 1.3 مليون طالب عام 2003 / 2004 إلى 1.5 مليون طالب عام 2009/2008 بنسبة زيادة قدرها 17.5% خلال هذه الفترة وقد ارتفع عدد المقيدین من الإناث بشكل أكبر بالمقارنة بالذكور (19% للإناث مقابل 16% للذكور في عام 2009/2008 بالمقارنة بسنة الأساس 2004/2003). وفيما يلي بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

تطور أعداد المقيدین وفقاً لمجموعات العلوم المختلفة و النوع بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة خلال الفترة (2009/2008-2004/2003)

مجموعة العلوم الهندسية			مجموعة العلوم الطبية			مجموعة العلوم السنوات
جملة	طالبات	طلبة	جملة	طالبات	طلبة	
145150	38490	106660	157391	83276	74115	2004/2003م
139151	39873	99278	196555	98220	98335	2007/2006م
145109	44488	100621	203256	104928	98328	2009/2008م
مجموعة العلوم الأساسية			مجموعة العلوم الزراعية			مجموعة العلوم السنوات
جملة	طالبات	طلبة	جملة	طالبات	طلبة	
99464	24344	25602	25335	9773	15562	2004/2003م
48256	24079	24177	24661	7747	16914	2007/2006م
52798	28376	24422	29237	8258	20979	2009/2008م
مجموعة العلوم الإنسانية						مجموعة العلوم السنوات
جملة		طالبات	طلبة			
1317505		649202	668303			2004/2003م

1511321	755463	755858	2007/2006م
1547751	773817	773934	2009/2008م

المصدر: إحصاءات التعليم الجامعي، وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة، القاهرة، السنوات من 2003م إلى 2009م.

(2) واقع التعليم في مصر " نظرة تاريخية "

أ - المراحل التي مر بها التعليم في مصر:

مرت مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي زلزال عسكري وحضاري عنيف تمثل في الحملة الفرنسية " 1798 - 1801م " التي لم تكن مجرد صراع بين جيشين بقدر ما كانت صراعا بين حضارتين هما (18):

- الحضارة الأوروبية التي كانت قد قطعت شوطا بعيدا في عصرها الحديث بمنجزاته العلمية والتكنولوجية والفكرية.

- الحضارة المصرية التي كانت لا تزال تعيش عصورها الوسطي وهي تترشح تحت الاستبداد المملوكي والتركي الذي ران عليها منذ قرون خلت، ومن هنا جاءت صيحة شيخ الأزهر حسن العطار " 1766م - 1835م " حول ضرورة أن يتحدد ما بمصر من معارف وعلوم وأفكار، كما يعود نظام التعليم المصري الحديث إلي قرنين من الزمان، مر فيهما بموجات من المد والازدهار وموجات من التدهور والانحسار:

- موجتي الازدهار في عصر محمد على باشا وعصر إسماعيل " 1863 - 1879م "

- موجتي الانحسار: يمثلهما عصر عباس حلمي الأول " 1848-1854م " وسعيد بن محمد على باشا وعصر الاحتلال البريطاني " 1882- الربع الأول من القرن العشرين.

ب - ميزانية التعليم في عهد محمد على باشا (19):

ليس هناك تقدير دقيق لهذه الميزانية، حيث تم توزيع الإنفاق على التعليم بين الديوان المركزي الذي تقتطع ميزانيته من ميزانية الدولة، والمديريات التي كانت تخصص قدرا من ضرائبها لتمويل التعليم، ومع ذلك فقد قدر بعض الباحثين إجمالي ما كان ينفق على التعليم في العام أو السنة بين 200 إلى 250 ألف جنيه مصري، هذا في الوقت الذي تراوحت فيه ميزانية الدولة بين 1.5 إلى 3 مليون جنيه سنويا في أقصى سنوات ازدهار الدولة في عامي 1833م، 1843م، كما يذكر الراجحي في كتابه عصر محمد على وهكذا يبلغ الإنفاق على التعليم ما يعادل 10% من ميزانية الدولة. هذا كله بخلاف التعليم التقليدي الأهلي في الكتاتيب والأزهر، كما زادت ميزانية التعليم من 6000 جنيه في عهد الخديوي سعيد لتصل إلى 75000 جنيه عدا ما ينفق من التبرعات والأوقاف الخيرية، وهي ميزانية قليلة بالمقارنة بإجمالي موازنة الدولة التي بلغت عام 1875م حوالي 6 مليون جنيه، ويمكن حساب ما ينفق على الطلاب سنويا إذا عرفنا أن نفقات مدرسة التجهيزية الثانوية بالإسكندرية سنة 1869م قد بلغت 8895 جنيه تتفق على 300 من الطلاب: أي أن متوسط ما ينفق على الطالب الواحد يتراوح من 15 إلى 27 جنيه سنويا وهو ما يتراوح من 20000 جنيه إلى 30000 جنيه في العصر الحاضر. في حين أن ما ينفق على التعليم في بعض الدول الأجنبية يزيد أضعاف ما ينفق على التعليم في مصر، ففي أمريكا يتم إنفاق حوالي 25% من ميزانيتها، وفي سويسرا يتم

إنفاق حوالي 15% من ميزانيتها أما في السويد فيتم إنفاق حوالي 12% من ميزانيتها، في حين أن ما تنفقه مصر لم يزد عن 2% من ميزانيتها وذلك في الفترة من 1869م - 1879م.

ج - التعليم في مصر بين الصحة والتدهور:

شهدت البلاد يقظة قومية حقيقية نجحت في أن تفرض بعض متطلباتها ومنها إنشاء الجامعة الأهلية التي أصبحت بعد دستور 1923م جامعة حكومية " جامعة فؤاد الأول " نموذجاً للجامعة العصرية المتقدمة (20) وأصبحت مناقشة حق الفقراء في تعليم مجاني تتطرق من توجهات وقناعات سياسية متبلورة، وليس باعتبارها لونا من الإحسان من الدولة أو ولي النعم وازدهرت البعثات للخارج في مختلف الفروع المعرفية

كما أنه بعد ثورة يوليو 1952م أعلنت الدولة منذ البداية انحيازها للفقراء بتقرير المجانية حتى نهاية مرحلة الدراسات العليا، وتمت محاصرة التعليم الأجنبي والخاص وتوجه التعليم نحو الوحدة العربية والقومية العربية. وبعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر والتخلي عن التخطيط المركزي حدث بعضا من مظاهر الإهمال والتدهور في التعليم. أما في الوقت الحالي فقد تعددت مظاهر التدهور التي يعانيها نظام التعليم في مصر للآتي (21):

- مدارس فقدت دورها التربوي والتعليمي وتخلت عنه للدروس الخصوصية ومراكزها المنتشرة.
- معركة طاحنة لتجريم الدروس الخصوصية انتصر فيها أباطرة تلك الدروس.
- كتب مدرسية " تتكلف المليارات من الجنيهات لا يستخدمها التلاميذ " ويفضلون عليها كتب خارجية تافهة وعديمة القيمة.

- معلمون محبطون يائسون يتقاضون مرتبات زهيدة وتدور بينهم وبين الدولة معارك الكر والفر حول " كادر التعليم ".
- بضع عشرات من الجنيهاات وشهادات دراسية مشكوك في قيمتها أصلا، فلم يعد أحد متأكدا أن شهادة الإعدادية أو الدبلوم الفني تعني أن صاحبها يجيد القراءة والكتابة.
- لا أحد يعرف ما هو المعني الحقيقي لحصول طالب على مجموع يتجاوز 100% في الامتحان.
- مؤسسة للجودة والاعتماد الأكاديمي لا أحد يعرف كيف تعمل، وما هي المعايير التي وضعتها لتلك الجودة وذلك الاعتماد، وتعدد مؤتمرات تطوير التعليم، ولا يلمس أحد نتيجة لتوصياتها المنمقة.
- كل ذلك " تحت ضغط الأعداد الهائلة والطلب الاجتماعي والموارد الهزيلة " قد اختصرنا التعليم كله في هدف واحد وأوحد وهو الأمر الذي أضفي المشروعية على ظواهر الغش وتسريب الامتحان وغير ذلك ويرى البعض وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق العام على التعليم في مصر، حيث أن النسبة العظمى من هذا الإنفاق توجّه للإنفاق الجاري وليس الاستثماري، وتستحوذ الأجور وتعويضات العاملين على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق، خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (حوالي 88%)، بالإضافة إلى جزء كبير من هذه الأجور يتم توجيهه للإداريين وغير الأكاديميين التي تتكدّس بهم مؤسسات التعليم الحكومية المختلفة. كما أنه يمكن الاستدلال على عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات مثل ارتفاع معدلات الأمية والبطالة بين

المتعلمين وانخفاض معدلات العائد على التعليم وتراجع نوعية التعليم بصفة عامة (22).

لذا كان من الضروري الاهتمام بجودة التعليم وتحسين أدائه بشكل يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية وإحداث نهضة ملموسة في الاقتصاد القومي، وهذا من شأنه أن ينقلنا إلى الحديث عن جودة التعليم من خلال العنصر التالي.

د- مفهوم الجودة وأبعادها (23): الجودة هي " إعطاء العميل ما يحتاجه اليوم بثمن مقبول وبتكلفة يستطيع تحملها مرات ومرات، مع محاولة إعطاء هذا العميل ما هو أفضل في الغد " كما أن الجودة هي " درجة التناسق والانسجام بين ما يتوقعه العميل وبين ما يحصل عليه بحيث يكون التوقع في مقابل الوفاء بالاحتياجات (24).

كما يرى توم بيترز Tom Peters أنه فيما يتعلق بالجودة " علينا أن نعطي لها بعدها الأخلاقي ونعترف بها كفضيلة، وشيء نسعى له لذاته وليس إستراتيجية للربح (25)

ثالثاً: تدعيم المجال التعليمي والآثار السلبية لعدم تحقيق شرط الواقف
مر الوقف في مصر بمجموعة من المتغيرات وأثر ذلك بدون شك على المجال التعليمي، وفيما يلي تناول ما يتعلق بذلك من خلال النقاط التالية:

حركة الوقف بين الانكماش والانتعاش:
استمرت الأوقاف الإسلامية تؤدي وظائفها ورسالتها المتعددة الأوجه، وبمرور الزمان وتعاقب المحبسين عبر الأجيال، تضخمت أملاك الأوقاف من الأراضي والمباني والمؤسسات والبساتين ونحوها، غير أن حركة الوقف تتأثر على العموم بالأوضاع العامة، دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم، فقد أصابها ما أصاب العالم الإسلامي في القرون الأخيرة من تفرط وفتور

وانكماش. ويُلاحَظ أن التغير الكبير الذي طرأ على العالم الإسلامي، ابتداء من القرن التاسع عشر الميلادي وإلى أواسط القرن العشرين، جرّاء الغزو الأوروبي لمعظم الأقطار الإسلامية، كان من نوع جديد لم يسبق له مثيل في تاريخ المسلمين، فقد كان غزواً حضارياً وثقافياً واقتصادياً، بقدر ما كان غزواً سياسياً وعسكرياً.

وقد كان من نتائج هذا الواقع الجديد أن دخلت السلطات الاستعمارية في عدد من الأقطار الإسلامية في سياسة المحاربة والتضييق ضد الأوقاف الإسلامية ومؤسساتها القوية، وعملت على الدفع بها نحو التلاشي والإفلاس. وقد قام الشيخ محمد المكي الناصري، رحمه الله، بوصف دقيق وتحليل عميق للسياسة الفرنسية تجاه الأحباس الإسلامية في الأقطار التي خضعت للسلطة الفرنسية في عهد الحماية (1912م . 1956م)، وذلك في كتابه الذي يُعدُّ وثيقة تاريخية في هذا المضمار، وهو (الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية)، وقد قامت تلك السياسة على خمسة مبادئ هي(26):

(أ) التبذير في كل ما لا حاجة بالأحباس إليه ولا ضرورة تجبرها عليه، وسوء التصرف في أموالها وأملاكها.

(ب) استغلال ضعفاء المسلمين واستثمارهم بأقصى وجوه الاستغلال والاستثمار.

(ج) مطاردة العنصر الإسلامي من الأعمال الحبسية والجري على قاعدة التحيز.

(د) التفتير في كل المصالح الإسلامية التي أنشئت الأحباس من أجلها.

(هـ) مقاومة النفوذ السلطاني وتضييق دائرته بكل ما في الإمكان.

ومن التدابير التطبيقية لهذه المبادئ الاستعمارية بالمغرب، تفويت أجود الأراضي الحبسية إلى المستعمرين الفرنسيين، كما كانت تقدم قروضا ضخمة من أموال الوقف للمصالح المرتبطة بها ولم تسترجع من هذه القروض قليلاً ولا كثيراً. كما تعمدت ترك المساجد المتضررة أو المتهدمة عرضة للإهمال والهجران، وهي ذات أحباس مخصصة لها. وفعلت الإدارة الاستعمارية مثل هذا أو أشد منه مع المدارس الإسلامية الحبسية، وذلك أنه يوجد في كثير من مدن المملكة المغربية وبواديها عدة مدارس علمية مجيدة في التاريخ، لها أوقاف خاصة، وفيها مساكن معدة لسكنى الوافدين من طلبة العلم... غير أن مراقبة الأحباس أهملت هذه المدارس كل الإهمال حتى أصبح أكثرها معرضاً للانهيار والخراب، وبعض هذه المدارس تم تحويلها إلى إدارات ومرافق تديرها الإدارة الفرنسية، بل إن إحدى هذه المدارس المجيدة تم تحويلها إلى حظيرة للبهائم

وما فعلته فرنسا في المغرب، فعلت مثله في الجزائر وتونس وسورية ولبنان.

(1) التمييز بين المتعلمين من حيث المستوى المادي:

أصبحت طائفة من المتعلمين تتلقى تعليماً متميزاً يؤهلها للحفاظ على مكانتها الاجتماعية، وطائفة أخرى يتم الحكم عليها من البداية بأنها ستتلقى تعليماً متدنياً لن يؤهلها للحراك الاجتماعي لتحسن وضعها الاجتماعي، فانعكس ذلك على المجتمع الذي لم يصبح مجتمع الجدارة والكفاءة وإنما أصبح مجتمعاً يكرس للطبقة الاجتماعية (27)، كما أن أبناء العائلات الأعلى دخلاً هم الأكثر استفادة من التعليم الجامعي ومن ثم فإن التعليم الخاص والدروس الخصوصية التي بدأت تنتشر في معظم الدول العربية ستزيد من

أزمة غياب العدالة وتضعف بشكل متزايد من قدرات الأسر العربية على تحمل تعليم أبنائها، كما أن التعليم يجب أن يستمر كأحدى الأولويات لسياسات التنمية في البلاد العربية وتنتشر حدة الفقر بشكل كبير (28).

إن التعليم الخاص ليس هو الحل الصحيح كما يري البعض وذلك حتى لا تتخلي الدولة عن مسؤوليتها في الإنفاق على التعليم، وإنما لا بد من البحث عن مدخل آخر يحقق تكافؤ الفرص التعليمية، ويسهم في بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية، حيث أن التعليم يزود الأفراد بالقدرة على زيادة دخولهم وتحسين مستواهم.

من ثم فإن: الوقف يمكن أن يقوم بأداء دور مهم في هذا المجال خاصة أن التعليم لم يكن قاصراً على فئة من أبناء الشعب دون فئة أخرى؛ بل كانت فرص التعليم متاحة لجميع أبناء المجتمع عن طريق الوقف الذي كان قائماً بدوره بالشكل المطلوب في تلك الفترة (29).

(2) ضوابط علاقة الدولة بمؤسسة الوقف التعليمية والثقافية وطرق

تطويرها:

هناك مجموعة من الضوابط نذكر منها ما يلي (30):

أ- الضوابط الشرعية والقانونية، وتشمل:

- اختيار ناظر أو مدير أوقاف لكل قطاع وخاصة التعليم وتحديد سلطاته:

وهو مدير عام للمؤسسة الوقفية التعليمية، كما أنه يستمد سلطاته من الوثيقة الوقفية التي تتضمن أسلوب إدارة العين الموقوفة وفقاً للشروط التي حددها الواقفون تنفيذاً لرغباتهم وأهدافهم في المجالات التي حددوها. إن كتاب الوقف كان يكتبه الواقف في تلك العصور وكان بمنزلة اللوائح التي تنظم سير الدراسة بها (31).

- **حفظ المال الموقوف:** في معظم الدول الإسلامية كانت تمويل في الأساس من أموال الوقف إلى العقود الأولى من القرن العشرين الميلادي، حيث كانت مؤسسة الوقف التعليمية والثقافية تقوم بنفس الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة التعليم العالي. لكن مع تعرض هذه الدول للاحتلال من قبل الدول الأوروبية فقد تعرضت الأوقاف لتدخل المحتل والنيل منها بهدف القضاء على استقلال التعليم والثقافة لأنه كان يخرج منها المجاهدون والمرابطون الذين قهروا المحتل.

- **احترام شرط الواقف:** من المعلوم أن شرط الواقف كنص الشارع – ما لم يكن هذا الشرط متعارضاً مع شرع الله سبحانه وتعالى – وبالتالي فقد أصبح شرط الواقف بمثابة دستور ملزم لا يمكن تغييره أو الانحراف عنه، وإلا أخل ذلك بما شرطه الواقف.

ب- **ضوابط تمويلية وتنموية:** وتتمثل تلك الضوابط فيما يلي:

- التمويل الدائم والمستمر من خلال العين الموقوفة.

- التنمية المحلية والتي تساهم في تدعيم وتفعيل قطاعات الاقتصاد القومي من خلال المساهمة الفعالة في عملية الإنفاق العام وخاصة المتعلقة بالتعليم وبالأخص التعليم الجامعي.

(ج) **الضوابط الرقابية:** وتعد هذه الضوابط من أهم دعائم نجاح مؤسسة الوقف، وتشمل:

- رقابة القضاء في: حفظ الأصول الموقوفة وتنمية مواردها، وكذلك تصفح أو متابعة أحوال الوقف، هذا بالإضافة إلى محاسبة نظار الوقف.

- رقابة الأمة والعلماء، خاصة أن الوقف يعد مورداً من موارد الدولة في الفكر الإسلامي والذي يعد عملية تعبدية بالدرجة الأولى.

- رقابة الدولة، لأنه مما يدعم ويقوم نجاح مؤسسة الوقف بصفة عامة وفي مجال التعليم بصفة خاصة ضرورة وجود قانون ملزم لا يمكن تعديده وهذا من باب الحفاظ على تلك الأصول الموقوفة خدمة لمن تم وقفها من أجلهم.

(3) الوقف على رواتب أساتذة التعليم (32).

أجاز الفقهاء للمعلم أخذ راتبه من حبس المدرسة إن قام بالوظيفة المشروطة عليه في ذلك، وكان المال الموقوف على المدرسة لا يعلم أنه تعلق به حق معين، ويمكن الاستفادة من هذا التطبيق التاريخي وتوجيه الأوقاف من جديد على رواتب أساتذة التعليم نظراً إلى التمويل، ويمكن تطبيق الوقف على رواتب الأساتذة من خلال إصدار صكوك رواتب الأساتذة الوقفية لكل أستاذ لا يتلقي أي راتب.

(4) الوقف والتعليم والتنمية المعرفية (33) والوقف مصدر رئيس لنشر التعليم

والتربية وإثراء المعرفة بدءاً بالكتاتيب، حيث كان تعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن في المساجد. وقد وظف الوقف في دعم العلم وطلابه وتمكين طالب العلم من إكمال دراسات متخصصة، والهجرة والسفر إلى مختلف أصقاع الدنيا من أجل الحصول على تعليم فني أو تقني وصولاً إلى إعداد المسلم القادر العالم، وأصبحت الأموال الموقوفة سبباً في تحقيق إنجازات رئيسة في الفروع المتصلة بعلم الكيمياء والأدوية، وكانت كليات الطب والمستشفيات التعليمية هي المختبرات العلمية لتطور ولتطوير العلوم التجريبية وعلم الطب والصيدلة.

وقد حفل تاريخ التعليم الإسلامي بمن سجل هذا الدور المميز للأوقاف التي حافظت على قيمة العلم والعلماء والارتقاء بالطلاب وثقافتهم، فدروس

نظام الوقف التي يكشف عنها تراث الأمة العظيم في مجال التعليم العالي، يشكل نموذجاً استرشادياً يساعد مع فعاليات أخرى في بناء مجتمع مدني حقيقي، ونسجل شاهداً حضارياً على دور الأوقاف في مجال التعليم والثقافة الإسلامية:

يؤكد ذلك كل مَنْ كتب عن الحضارة الإسلامية والوقف، فقد اتخذ المسلمون في بداية أمرهم وعهودهم الأولى المساجد معاهد للتعليم فكانت الجماعة (جماعة المسجد المشرفة على الوقف) تتكفل بأرزاق ومعاش المعلمين عن طريق الوقف.

وقد كان نظام الأوقاف هو العمود الفقري للمدارس وللمؤسسات التعليمية الأخرى كالمساجد والزوايا وغيرها، وبلغ عدد المدارس في بيت المقدس من القرن إلـ 5-12 الهجري حوالي 70 مدرسة كلها مدارس موقوفة تُقدم التعليم مجاناً من ريع أوقافها بالإضافة إلى مرتبات ومخصصات للطلاب.

وقد حقق الإنفاق الشخصي على أوقاف المدارس نتائج مهمة ومتنوعة، منها: الفن المعماري، وتهيئة فرص التعليم المجاني للطلبة، وتوفير وظائف مجزية للمدرسين والعاملين، مما جعل بيت المقدس مركزاً مهماً ورئيساً للعلم والثقافة في العالم الإسلامي كله.

من ثم فإن: الأوقاف كانت توقف طلباً للأجر والثواب من الله في الدنيا والآخرة، كما كانت شاملة وعامة لكل محتاج إليها من طلبة العلم من جميع الأنحاء كما كان يستفيد منها؛ بل ويتعفف بها الأساتذة والعلماء والأئمة الذين يأنفون أخذ المال من الناس والحكام والأمراء حتى لا يتهموا في دينهم وعلمهم، كما أن الوقف الإسلامي يتمتع بمزايا ليس لها حدود جغرافية فهو يشمل جميع

الأراضي، حيث أنه لا تخلو دولة من وجود مسلمين فيها، لأنه دين الرحمة والعطف والخير والبرّ.

يستنتج مما سبق: أن من أهم أسباب تدني مستوي التعليم هو التدني الملحوظ في رواتب القائمين بالعملية التعليمية، لأنه بدلا من تفرغه للرسالة التعليمية أصبح مشغولا ومنهمكا بما سيحصل عليه خاصة في ظل ارتفاع المستوي العام للأسعار لكافة السلع والخدمات والتي أصبح هذا الفريق لا يستطيع أن يوفر كل ما يلزمه بسهولة، كل ذلك كان له دوره البارز في تدني المستوي التعليمي عن ذي قبل، لأنه في الماضي ونظرا لحصول القائمين على العملية التعليمية على عائد ملائم فكان تفرغه تاما للعملية التعليمية.

كما يستنتج أيضا: هبوط منحني التعليم – في معظم الأحوال – بشكل ملحوظ مقارنة بالوضع قديما، وقد لا نبالغ إذا ما قلنا أن مقدار ما كان يحصله طالب العلم قديما في مرحلة التعليم الأساسي يفوق كثيرا مقدار ما يحصله طالب العلم الآن في المرحلة الجامعية.

وقد يري البعض أن حجم الاكتشافات والتقنيات الحديثة ساهمت كثيرا في حصول الطالب على قدر كبير من المعلومات في الوقت الحالي عما كان من قبل، ولكن الحقيقة أن ذلك في أغلب الأحوال يكون من نصيب الدول المتقدمة لقاء ما تخصصه من موازاناتها لصالح التعليم، في حين أن الدول النامية – ومنها بدون شك معظم الدول الإسلامية – مقدار ما تتفقه على التعليم أقل بكثير مقارنة بالدول المتقدمة، وهناك مؤشرات تبين مدي تدني مستوي الإنفاق على التعليم كنموذج يبين ذلك يمكن بيان الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي من خلال الجدول التالي

جدول رقم (5)

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول
لعامي 2000/1990

تنمية بشرية مرتفعة (المتوسط (%)			تنمية بشرية متوسطة (المتوسط (%)		
2000	1990	السنة الدولة	2000	1990	السنة الدولة
7.6	7	النرويج	6.5	5.3	المغرب
5.2	6.5	كندا	–	3.9	مصر
5.3	3.6	المكسيك	6.4	6	تونس

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005م، نيويورك، أمريكا، ص 254 – 256

(5) الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول الإسلامية والأجنبية كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي

إن مقدار ما ينفق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية ضئيل جدا ناهيك عن أن حجم الناتج في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة ضئيل جدا هو الآخر، وفيما يلي بيان لبعض مؤشرات الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (34):

جدول رقم (6)

الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول الإسلامية والأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

2005/2000م (%)	1991م (%)	السنة الدولة	2005/2000م	1991م	السنة الدولة
3.5	9.1	طاجيكستان	--	3.9	مصر
2.3	3.3	النيجر	6.8	5.8	السعودية

الكويت	4.8	5.1	نيجيريا	0.9	--
ماليزيا	5.1	6.2	الولايات المتحدة	5.1	5.9
تركيا	2.4	3.7	المملكة المتحدة	4.8	5.4
الأردن	8	4.9	الصين	2.2	1.9
إيران	4.1	4.7	الهند	3.7	3.8
غويانا	2.2	8.5	اليابان	--	3.6

المصدر: الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي " مؤشرات مقارنة " الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1430هـ - 2009م، ص 162 - 166، نقلا من: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2007/2008م، ومعهد اليونسكو للإحصاء عام 2007م.

(6) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي لبعض الدول الإسلامية والأجنبية (35)

يبين الجدول التالي مقدار ما تنفقه الدول على التعليم كنسبة من حجم الإنفاق الحكومي، وذلك في الدول الإسلامية والدول الأجنبية، وهو يبين مدى التدني الملحوظ في على التعليم في الدول الإسلامية مقارنة بالدول الأجنبية، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (7)

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي لبعض الدول الإسلامية والأجنبية

السنة الدولة	1991م (%)	2005/2000 (%)	السنة الدولة	1991م (%)	2005/2000 (%)
الولايات المتحدة	12.3	15.3	الكويت	3.4	12.7
اليابان	--	10.5	السعودية	17.8	27.6

25.2	18	ماليزيا	12.1	--	المملكة المتحدة
20.6	19.1	الأردن	13	12.7	الصين
14.5	6.5	غويانا	10.7	12.2	الهند

جدول رقم (8)

قيمة أوقاف التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2005م -
2008م

م	مؤسسة التعليم العالي	2005	2006	2007	2008
		مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
1	جامعة هارفارد، ماسشيوستس	25.473	28.916	43.635	36.556
2	جامعة ييل، كنتكت	15.224	18.031	22.530	22.870
3	جامعة ستانفورد، كاليفورنيا	12.205	14.085	17.165	17.200
4	جامعة برينستون	11.207	13.45	15.787	16.349
5	جامعة تكساس، تكساس	11.610	13.235	15.614	16.111
6	معهد ماساتشوستس للتقنية (إم آي تي)	6.712	8.368	9.980	10.069
7	جامعة ميشيجان، ميشيجان	4.931	5.652	7.090	7.572
8	جامعة نورث ويست	4.215	5.141	6.503	7.244
9	جامعة كولومبيا، نيويورك	5.191	5.938	7.150	7.147
10	جامعة تكساس (ايه اند ام)	4.694	5.643	6.590	6.659

ويوضح الجدول أعلاه العشر جامعات الأولى من حيث الترتيب، في قيمة أوقافها؛ حيث تتربع على القمة جامعة هارفارد الأمريكية، والتي تحتل المركز الأول للسنة الخامسة على التوالي على مستوى جامعات العالم حسب تصنيف كيو اس (التايمز) للعام 2008م، كما تعتبر من أنجح الأوقاف في العالم من ناحية استثمار أصول الوقف التي بلغت إلى 34,9 مليار دولار في عام

2007م؛ مكونة من 11 ألف وقف، وقد تولى إدارة الأوقاف شركة إدارة هارفارد التي يديرها منذ عام 1974م حتى عام 2006م محمد العريان وهو مسلم عربي. ولا يخفى على أي باحث مطلع وجود علاقة مباشرة بين التصنيف الأكاديمي لأي جامعة، ووجود موارد متاحة لديها، وعلى رأسها الموارد المادية التي تعتبر الأوقاف أفضلها؛ لانسامها بالثبات والديمومة. ويبين الجدول التالي أكبر عشر جامعات بالمملكة المتحدة ومقدار ما ينفق على هذه الجامعات للنهوض بالعملية التعليمية، وهذا مما لا شك فيه كان له أبلغ الأثر في تصنيف هذه الجامعات ضمن أفضل مجموعة من الجامعات العلمية على مستوي العالم:

جدول رقم (9)

أكبر عشر جامعات بالمملكة المتحدة

(القيمة مليون جنيه إسترليني)

م	السنة / مؤسسة التعليم العالي	2005	2006	2007	2008
1	جامعة كامبريدج	4100	4100	--	--
2	جامعة أوكسفورد	--	--	3600	--
3	جامعة أدنبرة	201.3	201.3	216	185
4	جامعة جلاسجو	123	123	134.1	121
5	الكلية الملكية بلندن	111.9	111.9	121.9	110.8

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الجامعات تستخدم إيرادات

الأوقاف في التالي:

أ- تخفيف العبء عن الميزانية الخاصة بالجامعة.

ب- خفض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى تعداد الطلاب.

ج- استقطاب متخصصين وخبراء للكراسي متميزين أكاديمياً.

د- استقطاب طلبة ممتازين.

هـ- تطوير المعامل والمكتبات.

(7) هجرة العقول والكفاءات من العالم الإسلامي (36):

يلاحظ وجود مشكلة كبيرة تمر بها معظم الدول النامية، ومنها لا شك الدول الإسلامية وهي هجرة العقول العلمية النابذة منها إلى الدول المتقدمة، ومقدار الخسائر التي خسرتها الدول العربية، وفيما يلي بيان بأهم الإحصاءات التي تبين ذلك:

أ- 11 بليون دولار خسائر الدول العربية خلال التسعينات من القرن العشرين بسبب هجرة العقول العربية إلى الخارج.

ب- 54 % من الطلاب العرب الذين في الخارج ولا يعودون إلى أوطانهم.

ج- 34 % من الأطباء الأكفاء في المملكة المتحدة من العرب.

د- 75 % من الكفاءات العربية المهاجرة تتوجه إلى ثلاث دول هي: أمريكا - بريطانيا - كندا

هـ - عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب ذوي الكفاءات العالية في الغرب يقدر بنحو 450 ألف عالم " تقرير للجامعة العربية ".

و- 50 % من الأطباء، و 23 % من المهندسين، و 15 % من العلماء النابهيين من دول العالم الثالث المهاجرين إلى دول الغرب هم من العالم العربي.

ز- 824 ألف من الكفاءات والعقول المصرية تعمل في الخارج حتى عام 2003م من بينهم 2500 عالم رفيع المستوى " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري ".

ح- قدمت مصر نحو 60 % من العلماء والمهندسين العرب العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين بلغت مساهمة كل من العراق ولبنان 10 % من جملة الكفاءات العربية في أمريكا، بينما بلغت مساهمة كل من الأردن وسوريا وفلسطين 5 %.

ط- يوجد في أمريكا 318 عالم مصري من أكبر الكفاءات العالمية، وفي كندا 110 عالم مصري، وفي استراليا 70 عالم مصري، وفي بريطانيا 35 عالم مصري، وفي فرنسا 36 عالم مصري، وفي ألمانيا 25 عالم مصري، وفي سويسرا 141 عالم مصري، وفي هولندا 40 عالم مصري، وفي النمسا 14 عالم مصري، وفي إيطاليا 90 عالم مصري، وفي أسبانيا 12 عالم مصري، وفي اليونان 60 عالم مصري. وتتضمن هذه الأرقام تخصصات عالية ونادرة مختلفة.

لذا، فإن الوقف في هذه الحالة يمكن من خلاله العودة مرة أخرى للنهوض بالتعليم في الدول الإسلامية

رابعاً: نظام الوقف ودعمه للعملية التعليمية وجودة التعليم الجامعي: لا شك أن الوقف يقوم بدور فعال في مجال التعليم إذا ما تم استخدامه بشكل جيد وتحقق شرط الواقف فيه ويمكن إبراز نظام الوقف الدور والذي يمكن أن يؤديه من خلال ما يلي:

(1) **الدور التعليمي للوقف:** شارك الوقف في إقامة العديد من المدارس ومن أهم تلك المنشآت برز دور الوقف من خلال العناصر التالية (37):

أ- المنشآت الوقفية نواة عمرانية للمدن الجديدة.

ب- تطور المدن الموجودة.

ج - إنشاء مدن جديدة.

من ثم يمكن اقتراح تدعيم مدينة زويل للعلوم - نسبة إلي العالم المصري د. أحمد زويل - بحيث يتم رصد جزء كبير من أموال الوقف لها، خاصة وأن مجالها هو التعليم العالي وبالأخص في مجال التكنولوجيا والحاسبات الآلية، وبالتالي لا يقتصر الدور على مجرد التبرع لهذه المدينة، بل يفضل - ودعما لهذه المدينة - أن يتم وقف جزء من أموال الوقف لصالح هذه المؤسسة، خاصة وأن حرص الإسلام منذ اللحظة الأولى على الاهتمام بالعلم وطلابه وكل ما يتعلق بالنهوض بالعملية التعليمية.

كذلك، طرح قضية الوقف كمدخل تمويلي مناسب للمشاركة الأهلية في دعم التعليم والثقافة ومحاولة استفادة بعض المؤسسات الحكومية من هذا البحث مثل وزارة الأوقاف المصرية والدعوة إلي الوقف والحث عليه لما في ذلك من بعد دنيوي تنموي للمجتمع والموقوف عليهم وبعد أخروي للواقف الذي ينال الأجر والثواب المستمر والدائم إلي يوم القيامة.

(2) الأوقاف التعليمية: العمارة والخدمات (38):

كانت العملية التعليمية في البداية مرتبطة بالمسجد ثم ما لبست أن استغلت وأصبحت مستقلة بذاتها تشكل وحدة منفصلة لها طابعها الخاص، ثم أصبح المسجد بعد ذلك من لواحق ولوازم المدرسة الوقفية، بعدها نمت المدارس لتتحول إلي أحياء جامعية بما تحتويه من مرافق خدمية متكاملة تضمن التعليم والإيواء والإعاشة والتنظيف والترفيه.

ولتوفير العناية الصحية لطلبة المدارس الوقفية كان يلحق بها مستشفى يعمل بها أطباء لمداداة الطلبة.

كما شملت خدمات الأوقاف التعليمية أحيانا أدوات الكتابة من ورق ومداد وأقلام.

(3) المؤسسات الخيرية الأمريكية (39):

يركز هذا الاتجاه على دراسة نشأة المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى اختلاف ظروفها عن الأوقاف الخيرية في أوروبا مثل كتاب ديفيد هاماك " وضع القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة المنشور عام 1998م، حيث يقدم هذا الكتاب عرضاً لنشأة وتطور القطاع الخيري بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم ديفيد هاماك عرضاً لنشأة وتطور القطاع الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من النموذج البريطاني الخيري المرتبط بالكنيسة الذي تم تطبيقه في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي، وكذلك قدم عرضاً للدور الإيجابي الذي قام به الدستور الأمريكي في دعم القطاع الخيري.

كذلك بين أن نشاط القطاعات الخيرية التوسعية اتسع، ومن النماذج التي أسهمت في الأنشطة الخيرية، الجمعيات اليهودية والمؤسسات النسائية التي وجدت في النشاط الخيري مظهراً من مظاهر القوة الاجتماعية، ويركز الكاتب على القطاع الخيري في القرن العشرين وبالتحديد تلك المؤسسات الخيرية وتوغلها في المجالات العلمية والرعاية الصحية والتقدم الحضري (40).

من ثم فإن مفهوم المؤسسات الخيرية الأمريكية من وجهة نظر البعض: هي منظمة مستقلة تقوم وفقاً لإدارة أحد مانحي الأوقاف الخيرية والذي تمتلك المؤسسة الخيرية بفضلها وبقية تدار بواسطة عدد قليل من الأشخاص (41).

(4) أوجه الشبه والاختلاف بين المؤسسات الخيرية والوقف (42):

هناك تشابه من حيث حبس أموال نقدية أو عقارات عينية والاستفادة من عائدها لصالح أهداف خيرية، إلا أن الوقف الأمريكي يعهد فيه بإدارة الأموال

المحبوسة إلي الجهة الموقوف لصالحها مثل الجامعات أو المستشفيات بخلاف المؤسسات الخيرية ذات الإدارة المستقلة عن المانحين والممنوحين كما يتشابه مفهوم المؤسسات الخيرية إلي حد كبير مع مفهوم الوقف في الخبرة الإسلامية والذي يعرف بأنه " حبس العين " أي مال يمكن الانتفاع به على حكم ملك الله سبحانه وتعالى والتصدق بالمنفعة حالا أو مالا للصرف منه على جهة من الجهات الخيرية مثل الفقراء والمساجد والمستشفيات, كما يرجع البعض وجود عديد من أوجه التشابه بين مفهوم الوقف الإسلامي والمؤسسات الخيرية الأمريكية إلي انتشار المفهوم الإسلامي للوقف في أوربا بداية من القرن السادس كجزء من التفاعل الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي نتيجة للحروب الصليبية, وقد انتقلت هذه الخبرة مع الأجيال الأولى من المهاجرين الأوربيين إلي أمريكا خاصة الفاعلين منهم في المؤسسات الكنسية الأوربية (43).

(5) الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الخيرية: تتمثل تلك الأدوار فيما يلي:

- دعم التعليم ما قبل الجامعي من خلال التوسع رأسيا وأفقيا في إنشاء المدارس والمعاهد الصناعية, ورفع مستوى تدريب الكوادر التدريبية في تلك المؤسسات.
- دعم التعليم الجامعي عن طريق دعم إنشاء وصيانة البنية التحتية للجامعات الأمريكية من معامل ومكتبات وقاعات دراسية, بالإضافة لذلك تمويل المشروعات البحثية المتميزة في مختلف فروع العلوم التطبيقية والاجتماعية.

- دعم الدراسات العليا(44): حيث أسهمت المؤسسات الخيرية في تأسيس أقسام علمية ومراكز بحثية لحقول دراسية لم تكن موضع اهتمام من قبل مثل دراسات المرأة ودراسات الأقلية الأفريقية.

(6) مظاهر الوقف في الحضارة المصرية القديمة (45):

يلاحظ بعض التصرفات عند المصريين القدامى لها شبه وطيد بالوقف, فقد أوضحت بعض الآثار المكتشفة في الدولة المصرية أن الأراضي كانت ترصد للمعابد والمقابر بغية صرف عائداتها على أصحابها وأداء رواتب الكهنة, وكان المتبرعون يستهدفون من وراء ذلك التقرب إلى الآلهة على أساس أنها تضمن لهم تحقيق السعادة في الآخرة, وهذا شبيه بالوقف العمومي. إن الحضارة المصرية عرفت الوقف, مما يعطي فكرة واضحة على أن الوقف قديم لا مستحدث, وتاريخ المصريين قديم ابتداء من 3200 سنة قبل الميلاد, مما يوضح العمق الزمني لبدء مظاهر الوقف في هذه الحضارة العريقة على وجه التقريب. وتؤكد المصادر التاريخية المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب والهندسة والفلك والفيزياء والجبر بالإضافة إلى أنواع متعددة من العلوم والآداب والفلسفات الأخرى عندما كان الاهتمام بها من خلال مؤسسات الأوقاف.

يستنتج مما سبق أنه: يمكن أن يتم من خلال الوقف توفير مصدراً مهماً من مصادر التمويل التي يمكن أن تستخدم في مجال التعليم, وهناك مبررات تدعو إلى ضرورة استعادة دور الوقف في الوقت الحالي, حيث أثبتت صيغة الوقف - كمصدر أساسي للتمويل الذاتي - أنها أكثر الصيغ ملائمة من حيث استقرار المؤسسات التعليمية ذاتها, والاستمرار في الأداء دون تأثير كبير

بالتقلبات والأزمات الطارئة، والاستقلالية في البحث العلمي والحرية في الفكر دون قيود أو شروط تملي على الباحثين.

إن ما سبق ذكره يؤكد – في رأي الباحث – على أن تطبيق الوقف في مصر سيلقي قبولاً ونجاحاً ملموساً.

(7) الوقف وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن أهمية الأوقاف تكمن في استدامة التمويل والعمل وتطويره لذلك فإن الحاجة تظهر في ضرورة إنشاء وقف لمؤسسات العمل الأهلي، لاستدامة تمويلها ودعم حاجات المجتمع القائمة على مؤسسات العمل الأهلي في كافة المجتمعات، فالوقف بمشاريعه يغني عن الإنفاق الحكومي للمؤسسات الخدمية اليوم بل هي من صناعته، وبذلك نستطيع أن نوفر ميزانية كبيرة على الحكومات، ونخفف عبء الضرائب عن كاهل المواطنين.

(8) أبرز المجالات والكيانات البحثية التي يمكن صرف ريع الأوقاف فيها:

أ- مراكز البحوث:

تعتبر الموارد المالية من العناصر الأساسية لإنجاز البحث العلمي في الواقع المعاصر الذي يتطلب مجموعة من المصروفات اللازمة لإنجاز البحث العلمي على الوجه الأمثل في مراكز البحوث المتخصصة، ومن هذه المصروفات على سبيل المثال: المصروفات على الجهاز الإداري: وهذا الجهاز له أهمية بالغة في وضع خطة الجامعة أو مركز البحوث، واستكتاب الباحثين، أو تلقي طلباتهم ومشاريعهم البحثية، والتواصل معهم، والإشراف العلمي، وتقديم الخدمات للباحثين إلى غير ذلك. وطبيعة هذه المصروفات أنها مصروفات دائمة، وليست مؤقتة، والملائم لتلبية هذه المصروفات الدعم الثابت المستمر من ريع الأوقاف المخصصة لدعم البحث العلمي، وليس

التبرع المقطوع أو المخصصات المقطوعة، وهذا الربح الدائم مفيد في رسم الخطط الإستراتيجية، والخطط التوسعية، كما أنه مفيد في بناء الخطط التشغيلية ومؤشرات الأداء، والحكم الفقهي للصرف على الجهاز الإداري من ربح الوقف المخصص لدعم البحث العلمي، أنه يجوز ذلك (46) مع أن هذا الجهاز الإداري لا يباشر العمل البحثي، وإنما يقدم الخدمات المساندة للباحثين، وللبحث العلمي- لأن في ذلك تحقيقاً لمصلحة البحث العلمي، وهي من المصارف التي تحقق مصلحة شرعية وتدخل في عموم الصدقة الجارية وفي سبيل الله.

ب- مكافآت الباحثين:

وهذه المكافآت لها أهميتها في حفز الباحثين على تفريغ أوقاتهم للانشغال بالبحث العلمي، ويجوز الصرف من الوقف لطلاب العلم والباحثين بإعطائهم مبالغ بصورة مكافأة أو حافز أو نحو ذلك؛ لما في ذلك من مصالح ظاهرة، كما أنه يجوز للباحثين أخذ هذه المكافآت مع إخلاصهم النية أن تكون هذه الأبحاث مبتغى بها وجه الله لا عرضاً من الدنيا، وهذه المكافآت مما يعين على طاعة الله كما جاء في الحديث: (إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) (47) ومبلغ هذه المكافآت يختلف باختلاف مستوى الباحث، ودرجته العلمية، وطبيعة البحث، وغير ذلك من الاعتبارات (48).

ج- رواتب الباحثين:

تضم مراكز الأبحاث عدداً من الباحثين الدائمين في المركز (49)، ووجود الباحثين الدائمين مفيد جداً في إثراء البحث العلمي، والقدرة على إنجاز خطة البحث في أي مجال من المجالات التخصصية، وما يصحب ذلك من إنجاز للبحوث، والنقاش المثمر بين الباحثين، والصرف من الأوقاف المخصصة

لدعم البحث على العلمي على رواتب الباحثين جائر، ويعتبر من المصارف الأساسية، خاصة وأن الباحث فرغ منفعتة ووقته وفق عقد الإجارة على العمل الموقع مع مركز الأبحاث.

د - مكافآت اللجان العلمية:

وتقوم هذه اللجان بالإشراف العلمي، وضمان جودة الإنتاج العلمي في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية ومراكز البحوث ونحوها، وتكون مكافآت هذه اللجان غالباً مقابل الاجتماعات بمبلغ مقطوع لكل اجتماع حسب اللوائح المالية المنظمة. ويمكن الصرف من الأوقاف المخصصة للبحث العلمي على اللجان العلمية؛ لأن وجودها يحقق مصلحة البحث العلمي وجودته والتخطيط له.

هـ - مكافآت التحكيم العلمي:

جرت العادة أن يكون هناك تحكيم علمي وفق أسس علمية بحيث يعطى البحث بعد إنجازه لاثنتين أو أكثر من المحكمين، لإبداء تصويباتهم، ومقترحاتهم التطويرية، وإعطاء حكم لقبول البحث للنشر أو عدمه. ويجوز الصرف من الأوقاف المخصصة للبحث العلمي على هذا النوع من المكافآت لما في ذلك من مصلحة تطوير البحث العلمي، والاطمئنان لصلاحيته للنشر (50).

خامساً: بين الوقف والتعليم الخاص

لا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به التعليم الخاص، حيث أنه يسهم بدور ملحوظ في مجال التعليم، بل إنه أثبت كفاءة لا يمكن إغفالها مقارنة بوضع التعليم العام في مصر، ومع ما للتعليم الخاص من دور في هذا المجال إلا أن توافره لا يتناسب إلا مع شريحة محدودة في المجتمع المصري الذي يتسم عدد كبير من أفرادة بمحدودية الدخل الأمر الذي يترتب عليه حرمان

كثير من أفراد المجتمع من الوصول إلي مستوي عال من التعليم، ومن ثم يمكن من خلال الوقف المساهمة في توفير قدر من الأموال التي تساهم في نشر العلم على عدد كبير من أفراد المجتمع بشكل قد يكون أفضل – في بعض الأحيان – من التعليم الخاص، ونحاول من خلال النقاط التالية بيان الدور الذي يقوم به التعليم الخاص وكذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف.

(1) التعليم الخاص ومدي مساهمته في العملية التعليمية والحاجة إلي تطبيق الوقف:

لا شك أن التعليم الخاص يعد من حيث مستواه وجودته أفضل بكثير مقارنة بالتعليم العام لعدة أمور منها:

- قلة عدد الطلاب مقارنة بالتعليم الحكومي أو العام.
- توفير المكان الملائم للطلاب.
- تقديم الخدمة بشكل مميز مقارنة بالتعليم الحكومي أو العام.
- حرص كل مؤسسة تعليمية خاصة على تقديم الخدمة الأفضل أو الأجود وذلك من قبيل المنافسة في هذا المجال.

ولكن: ليس بإمكان كثير من الطلاب الالتحاق بالتعليم الخاص، وبالتالي يترتب على ذلك حدوث أو وجود طبقة اجتماعية متميزة، وقد تتعامل تلك الطبقة بشكل من الاستعلاء على الطبقات غير القادرة على الالتحاق بالتعليم الخاص.

من ثم يؤدي ذلك إلي شعور الطالب الذي التحق بهذا النوع من التعليم بأنه متملك للمؤسسة التعليمية التي التحق بها، فيتعامل بطريقة غير لائقة مع معلميه زعما منه بأنه صاحب أو مالك أصلي لهذا المكان بما دفعه من أموال.

من هنا تظهر أهمية الوقف في هذه الحالة يمكن من خلاله المساهمة بشكل فعال في مجال التعليم، خاصة أن دائرة التعليم الخاص اتسعت بشكل واضح مما ترتب عليه جعل الفقراء غير قادرين على الحصول على العديد من الخدمات بسبب مقدار ما يتم دفعه من رسوم للالتحاق بالتعليم الخاص، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستبعاد الاجتماعي (51). كذلك يتم بسبب ذلك الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم وعدالتها بالنسبة لجميع المواطنين بسبب الاختلاف بين البيئات التعليمية عند المقارنة بين التعليم الخاص والتعليم العام (52).

نتيجة لذلك: أصبحت الحاجة ماسة للقيام بتنفيذ الوقف ليؤدي الدور المنوط به ويقضي أو - على الأقل - يحد من مساوئ التعليم الخاص على الطبقات الفقيرة، وهذا ما أكدته الكثير من تقارير العالم عن التنمية البشرية والتي تبين أن الإنفاق على التعليم يعد من أكبر التحديات التي تواجه التعليم في الوطن العربي (53).

(2) تجربة "الوقف المصري"

مرت تجربة الوقف في مصر ببعض المعوقات السياسية والقانونية حدثت من قدرتها على القيام بدورها كما ينبغي، ولا شك أن هذا كان له أثره السلبي على أداء المؤسسات الوقفية ومن ذلك على سبيل المثال تجربة "الوقف المصري" التي نفذتها - مؤخرًا - مؤسسة "عامر جروب" بمصر عن طريق تخصيص ثلث دخل المجموعة لصالح عمل الخير، فقد وجدت تلك المؤسسة نفسها ستقع في مشكلات مع قانون الأوقاف الذي كان له تأثيره السلبي والذي بدوره أدّى إلى لجوء تلك المؤسسة إلى بعض الدول لكي تتمكن من توصيل

المنفعة لمستحقيها، مستفيدة من نظام الـtrust¹¹ المعمول به في بنوك دولة مثل المملكة المتحدة (54).

وقد أسس هذا النظام في الأساس ببنوك المملكة المتحدة من أجل صغار المدخرين؛ حيث يمكنهم وضع أموالهم في صناديق يعين عليها أمين للاستثمار، وهو شخص ثقة يملك كل الأوراق والعقود، ومدير للاستثمار يتولى إدارتها في المجالات المختلفة، ليحصل الأفراد كل فترة على ريع هذه الأموال بعد استثمارها.

وبنفس المنطق يذهب ثلث ريع مجموعة "عامر جروب" لهذا الصندوق المعين عليه أمين ومدير للاستثمار من قبل البنك، وهذان الشخصان يعينان كعضوين في مجلس إدارة المجموعة.

ووفقا لما أكده بعض رجال الأعمال فإن هذين الشخصين تكون مهمتهما الحصول على ثلث ريع المجموعة سنويا، ليقوما بتوزيعه على مؤسسات عامر الخيرية المنتشرة في أنحاء مصر، وفي حال توفاه الله يمكن لهما الاستقلال بالثلث واستثماره خارج مجموعة عامر، ولكن بشرط موافقة شيخ الأزهر على مجالات الاستثمار، ولا شك أن هذا يعني أن نجاح تجربة الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على مدي مساهمة الحكومة في مصر لإنجاح تلك التجربة، وأن عدم مساهمتها في ذلك يترتب عليه حدوث بعض المعوقات ومن أهمها المعوقات القانونية، وهذا ما أدّى إلي تحول أو لجوء مؤسسة "عامر الخيرية" للخارج لعدم توافر المناخ المناسب داخل حدود الدولة.

إن هذا يعني أن هناك رغبة أكيدة من جانب رجل الأعمال في عمل الخير، الحكومة المصرية في النظام السابق كانت وراء تنفير القادرين من

القيام بأعمال خيرية ومنها الوقف الذي يمكن أن يسهم بدور فعال في مجال التعليم الوقف من خلال قانون عقيم لا يتفق مع الشريعة الإسلامية. وما يؤكد على ذلك هو حرمان القانون المصري الواقف من حقه الشرعي في تعيين ناظر لوقفه، ويخول لوزير الأوقاف هذا الحق، كما أنه يجعل مصارف الوقف متغيرة؛ فيمكن أن تقوم وزارة الأوقاف بتغييرها تبعاً لما تراه، بخلاف ما يريده الواقف، كما يري البعض أنه مع هذه المخالفات الشرعية فقد حدث أن فقد الوقف هدفه ومغزاه، ولم تعد له قيمة في المجتمع، ومع أن الموازنة أصبحت عاجزة عن الوفاء بكثير من المتطلبات من بناء مستشفيات ومدارس فإن الحكومة المصرية أحكمت سيطرتها على الأوقاف بقانون يحرمها من أداء هذه المهمة، وإذا كان هناك من نجح في الهروب من هذا الوضع عبر الاتجاه إلى نظام الـ"trust" في المملكة المتحدة فإن كثيراً من رجال الأعمال ممن لم يفتنوا لهذا الحل حرمتهم الحكومة من فعل الخير وإفادة المجتمع.

يستنتج مما سبق: أن تجربة الوقف في مصر لم تحقق الدور المطلوب منها بشكل جيد وخاصة في مجال التعليم نتيجة تعثر تلك التجربة بسبب أداء الحكومة في النظام السابق لثورة 25 من يناير لسنة 2011م ووجود تلك القوانين المحبطة لهم رجال الأعمال الذين يسعون إلى القيام ببعض المهام الخيرية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخلاصة:

تم من خلال هذا البحث استعراض وتحليل ما يتعلق بموضوع الوقف وإسهاماته في مجال التعليم الجامعي وقد تبين مدى نجاح هذا الدور إذا ما تم تفعيل دور الوقف ودعم مواقفه بالشكل الذي يتلاءم مع العملية التعليمية، وقد لوحظ أنه يمكن من خلال الوقف تحقيق هذا النجاح من خلال الاهتمام بشرط الواقف، وأنه يمكن أن يكون بمثابة نص ملزم يصل لدرجة الشارع ما لم يكن هذا الشرط متعارضاً مع ما شرعه الله سبحانه وتعالى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لكي يمكن لمؤسسة الوقف القيام بدورها بنجاح فإن ذلك يتوقف على قوة الوازع الديني لدى الشخص الذي يقوم بعملية الوقف، وأمانة وعلم وقوة القائمين على التنفيذ.

وبعد فهذه محاولة متواضعة يمكن أن تدعم بفكر وآراء باحثين ومفكرين يهتمهم إنجاح تلك المؤسسة التي كان لها دوراً بارزاً عندما طبقت في مهد الدولة الإسلامية، فيمكن التوسع فيها والبحث في جوانب أخرى تساهم في تفعيل دور تلم المؤسسة بنجاح. والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ثانياً: النتائج

تم من خلال هذا البحث دراسة وتحليل ما يتعلق بموضوع الوقف ودوره في الإسهام في تنمية قطاع التعليم وبالأخص التعليم الجامعي، وقد التوصل إلى أنه لا يمكن المساهمة في مجال التعليم من خلال الوقف إلا إذا كان هناك اهتمام من المسؤولين بمؤسسات الوقف ومحاولة تشجيع من يريد أن يسهم فيه ولا يتم ذلك إلا من خلال الالتزام بمنهج الإسلام الذي هو من عند الله سبحانه وتعالى، كما أنه تم التوصل إلى أن أسباب نجاح الوقف في

صدر الدولة الإسلامية، ترجع إلي اقتناع الواقف بأن ما تم وقفه سوف يحقق ما كان يهدف إليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقتناعه التام بأن ما يقوم هو مرضاة الله وتجارة مع. ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن الوقف يأتي بمعنى الحبس والمنع والتسبيل، ويدور كل مصطلح من هذه المصطلحات حول مفهوم واحد وأساسي وهو أن الوقف يعني حبس العين وعد التصرف فيها وانتفاع فئة معينة من عائدات تلك العين على مدار الزمن بطرق مشروعة ومنظمة.

2- إن الوقف يعني حق الانتفاع بثمرة العين دون حق تملك أصل العين حتى يستمر نفع العين على مدي فترات متعاقبة.

3- إن نجاح الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على استقلالية إدارته عن الحكومة حتى يتمكن القائم بأعمال الوقف من تنفيذ شروط الواقفين تلبية لمصالح من يشملهم الوقف.

4- إن الوقف لا يقتصر دوره على أمور دينية فقط كالمساجد والجمعيات الخيرية؛ بل له هدف دنيوي هام حيث يمكن من خلاله الاهتمام ببناء الاقتصاد القومي وتقوية دعائمه حتى تتمكن الدولة من إيجاد المكانة المرموقة بها بين بلدان العالم المختلفة.

5- إن من أهم أسباب تدني مستوي التعليم هو التدني الملحوظ في رواتب القائمين بالعملية التعليمية، لأنه بدلا من تفرغه للرسالة التعليمية أصبح مشغولا ومنهمكا بما سيحصل عليه خاصة في ظل ارتفاع المستوي العام للأسعار لكافة السلع والخدمات والتي أصبح هذا الفريق لا يستطيع أن يوفر كل ما يلزمه بسهولة، كل ذلك كان له دوره البارز في تدني المستوي

التعليمي عن ذي قبل، لأنه في الماضي ونظرا لحصول القائمين على العملية التعليمية على عائد ملائم فكان تفرغه تاما للعملية التعليمية.

6- هبوط منحني التعليم – في معظم الأحوال – بشكل ملحوظ مقارنة بالوضع قديما، وقد لا نبالغ إذا ما قلنا أن مقدار ما كان يحصله طالب العلم قديما في مرحلة التعليم الأساسي يفوق كثيرا مقدار ما يحصله طالب العلم الآن في المرحلة الجامعية.

7- إن تجربة الوقف في مصر لم تحقق الدور المطلوب منها بشكل جيد وخاصة في مجال التعليم نتيجة تعثر تلك التجربة بسبب أداء الحكومة في النظام السابق لثورة 25 من يناير لسنة 2011م ووجود تلك القوانين المحبطة لهمم رجال الأعمال الذين يسعون إلي القيام ببعض المهام الخيرية.

ثالثاً: التوصيات:

من خلال ما سبق يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة العمل على دعم دور الوقف من خلال مؤسساته حتى يمكن من خلاله الإسهام بفعالية في النهوض بالتعليم وخاصة التعليم الجامعي.

2- الحرص على بيان ما يمكن أن يحققه الوقف وذلك بالحرص على عدم المساس بشروط الواقفين طالما أنها لا تتعارض مع نص شرعي من نصوص الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه لا بد من احترام شروط الواقفين من حيث الأغراض التي تنفق فيها أموال الوقف ومن حيث تحديد النظارة عليه.

3- العمل على قيام مؤسسات وقفية ثقافية، ووجود نظام لها متكامل من الجوانب الشرعية، والاقتصادية والإدارية، تستطيع كسب ثقة الموسرين الخيرين، وتحقيق شروط الواقفين.

4- العمل على تطوير أهداف الوقف لتواكب التطورات الحالية ولتواجه المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامى في الوقت الحاضر مثل مشكلات البطالة والأمية، والتعليم والبحث العلمي وعجز الموازنة العامة للدولة⁰

5- اقتراح تدعيم مدينة زويل للعلوم - نسبة إلى العالم المصري د. أحمد زويل - بحيث يتم رصد جزء كبير من أموال الوقف لها، خاصة وأن مجالها هو التعليم العالي وبالأخص في مجال التكنولوجيا والحاسبات الآلية، وبالتالي لا يقتصر الدور على مجرد التبرع لهذه المدينة، بل يفضل - ودعماً لهذه المدينة - أن يتم وقف جزء من أموال الوقف لصالح هذه المؤسسة، خاصة وأن حرص الإسلام منذ اللحظة الأولى على الاهتمام بالعلم وطلابه وكل ما يتعلق بالنهوض بالعملية التعليمية.

6- طرح قضية الوقف كمدخل تمويلي مناسب للمشاركة الأهلية في دعم التعليم والثقافة ومحاولة استفادة بعض المؤسسات الحكومية من هذا البحث مثل وزارة الأوقاف المصرية والدعوة إلى الوقف والحث عليه لما في ذلك من بعد دنيوي تنموي للمجتمع والموقوف عليهم وبعد أخروي للواقف الذي ينال الأجر والثواب المستمر والدائم إلى يوم القيامة.

هوامش البحث

- 1 - السيد سابق، **فقه السنة**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص 267-283.
- 2- عبد الكريم قندوز، **دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة**، مجلة أوقاف، العدد رقم 16، السنة التاسعة، الأمانة العامة لأوقاف بدولة الكويت، جمادي الأولي 1430هـ - 2009م، ص 82.
- 3- جمال الدين محمد مكرم، - ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء السادس مادة وقف، الجزء الثاني مادة حبس، دار صادر، بيروت لبنان، 1997م، ص 447، ص 12
- 4- د. محمد المهدي، **نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة [النظام الوقفي المغربي نموذجاً]** رسالة دكتوراه منشورة ضمن سلسلة رسائل جامعية تم نشرها برقم 10، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 34
- 5- **لسان العرب** لابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ مادة وقف، الجزء رقم 9، ص 359-360
- 6- محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م، ص 7.
- 1- السيد أحمد المخزنجي، **استثمار الأموال الموقوفة " الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية "**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 2009م، ص 5.
- 2- السيد أحمد المخزنجي، **استثمار الأموال الموقوفة " الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية "**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 2009م، ص 15.

- 9- عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 83.
- 10 - عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 68-71
- 11- عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 90-91.
- 12- د. كمال محمد منصوري، نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات، مجلة أوقاف، العدد رقم 17، السنة التاسعة، الأمانة العامة لأوقاف بدولة الكويت، ذي الحجة 1430هـ - نوفمبر 2009م، ص 19-22
- 13- د. محمد المهدي، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة [النظام الوقفي المغربي نموذجاً] رسالة دكتوراه منشورة ضمن سلسلة رسائل جامعية تم نشرها برقم 10، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 76-78.
- 14- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2009.
- 15- بالإضافة إلى حوالي 210 ألف طالب مقيدون بالدراسات العليا عام 2007/06.
- 16- وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007. 9=
- 17- د. أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة لـ المؤتمر

- الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازانات العامة في مصر والدول العربية" التنمية، القاهرة، فبراير 2010 شركاء في التنمية.
- 18- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات أ، ب.
- 19- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات د، هـ، ط، ي
- 20- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات س، ع، ص
- 21- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث التصدير للكتاب.
- 22- د. أشرف العربي، **تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة**، ورقة مقدمة لـ المؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازانات العامة في شركاء مصر والدول العربية" التنمية، القاهرة، فبراير 2010
- 23- د. كمال محمد منصوري، **نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات**، مجلة أوقاف، المرجع السابق، ص26.
- 24- مات سيفر، **المرجع العالمي لإدارة الجودة**، تعريب خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص 14

- 25- توم بيترز، ثورة في عالم الإدارة [كيف نتغلب إداريا على الفوضى]
ترجمة محمد الحديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجزء الأول،
القاهرة، 1995م، ص 133.
- 26- تم الاقتباس من الموقع التالي في 2012/1/13م: (مقتبس من: الدكتور
الشيخ علاء الدين زعتري)
<http://www.alzatari.net/research/1008.html>
- 27- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية
والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، رسالة
ماجستير منشورة ضمن سلسلة الرسائل الجامعية رقم 11، إدارة
الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى،
الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 17 - 18.
- 28- محمود عابدين، مسيرة علم اقتصاديات التعليم (علامات على الطريق
وإطلالة على المستقبل)، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس،
دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه، دار الفكر العربي، القاهرة،
1990م، ص 23
- 29- محمد بن عبد الله، ناظر الوقف وتعامله مع حركة التعليم الإسلامي،
دعوة الحق عدد رقم 269، رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة،
السعودية، 1988م، ص 265.
- 30- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية
والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، رسالة
ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 123 - 139.
- 31- محمد بن عبد الله، الوقف في الفكر الإسلامي، وزارة الأوقاف واشئون
الإسلامية، الجزء رقم 1، المغرب، 1416هـ - 1996م، ص 208

32- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 158

33- تم الاقتباس من الموقع التالي في 2012/1/13م: (مقتبس من: الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري)

<http://www.alzatari.net/research/1008.html>

34- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي " مؤشرات مقارنة " الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1430 هـ - 2009م، ص 162- 166، نقلا من: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2007/2008م، ومعهد اليونسكو للإحصاء عام 2007م.

35- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي " مؤشرات مقارنة " الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، نفس المصدر السابق، ص 168- 170

36- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي " مؤشرات مقارنة " الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المرجع السابق، ص 322

37- سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، 2004م، ص 128-129

38- د. كمال محمد منصوري، نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات، المرجع السابق، ص 57-58.

39- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية [دراسة حالة مؤسسة فورد

1950-2004] رسالة ماجستير منشورة ضمن سلسلة الرسائل الجامعية

رقم 9، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف،
الطبعة الأولى، الكويت، 1430هـ - 2009م، ص 34-35.

40- David Hammack, **Making the Nonprofit sector the United State: A reader**(Bloomington Indiana University Press, 1998

41- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم
السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره،
ص 39.

42- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم
السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 40-
41.

43- نصر محمد عارف، الوقف والآخر: جدلية العطاء والاحتواء والإلغاء،
مجلة أوقاف، العدد رقم 9، السنة الخامسة، دولة الكويت، نوفمبر
2005م، ص 20 - 22.

44- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم
السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره،
ص 59.

45- د. محمد المهدي، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي
والتطبيقات المعاصرة [النظام الوقفي المغربي نموذجاً] رسالة دكتوراه،
مرجع سبق ذكره، ص 42 - 43.

46- والكلام في الأوقاف العامة على البحث العلمي، وأما إذا نص الواقف
على دخول هذا المجال أو عدم دخوله فيعمل بشرط الواقف ونصه.

47- أخرج البخاري في باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب، من كتاب الطب، الحديث رقم (5737)، صحيح البخاري رقم 1833/4.

48- ويمكن عرض المكافآت التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام على سبيل المثال في برنامج تمويل المشروعات البحثية - والتي يمكن الاستفادة منها في المشروعات الوقفية-، كما جاء في قواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية عام 1428هـ على النحو الآتي:

■ **المشروع الصغير:** هو المشروع الذي يقوم به باحث فقط، ولا تزيد مدة إنجازه عن (24) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على 28.800 ريال (أي 1.200 ريال شهرياً).

■ **المشروع المتوسط:** هو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس بمشاركة فريق بحثي، ولا تزيد مدة إنجازه عن (24) شهران ولا يزيد مبلغ تمويله على 200.000 ريال (للباحث الرئيس 1.200 ريال شهرياً).

■ **المشروع الكبير:** هو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس بمشاركة فريق بحثي، وتزيد ميزانيته عن الحد الأعلى لمبلغ تمويل المشروعات المتوسطة.

■ وقد بلغت المشروعات المدعومة في العام 1429هـ ما يقارب 100 مشروع بحثي صغير ومتوسط.

49- كما هو الحال في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جدة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

50- أقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ندوة مفيدة عن التحكيم العلمي. ينظر: الموقع الإلكتروني للجامعة.

51- سعيد إسماعيل علي، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م، ص 190 وما بعدها. ويمكن الرجوع كذلك لنفس المؤلف (التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين)، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص 1 وما بعدها

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة رقم 60 [تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005م]، 13 من يوليو 2005م، ص 148-149.

52- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م وكذلك: تقرير التنمية البشرية لعام 2005م، كما يمكن الرجوع أيضا إلي الموقع التالي:
www.ncrss.com/repot2.doc

53- تم الاقتباس من الموقع التالي (حازم يونس) وذلك في 9 من فبراير 2012م:

<http://www.onislam.net/arabic/nama/small-projects/123292-2010-02-11%2000-00-00.html>

54- التقرير السنوي للتنمية البشرية للأمم المتحدة 2008/2007م.